الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت القطب الجامعي بالقليعة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة الحكومة الإلكترونية

العنوان:

الدفع الإلكتروني والأداء البنكي

– دراسة حالة بنك BADR –

من إعداد الطالب:

– بكير علي

تحت إشراف:

– د/ ساهل محمد

– أ/ شركيت نجاح فاطمة الزهراء

2021

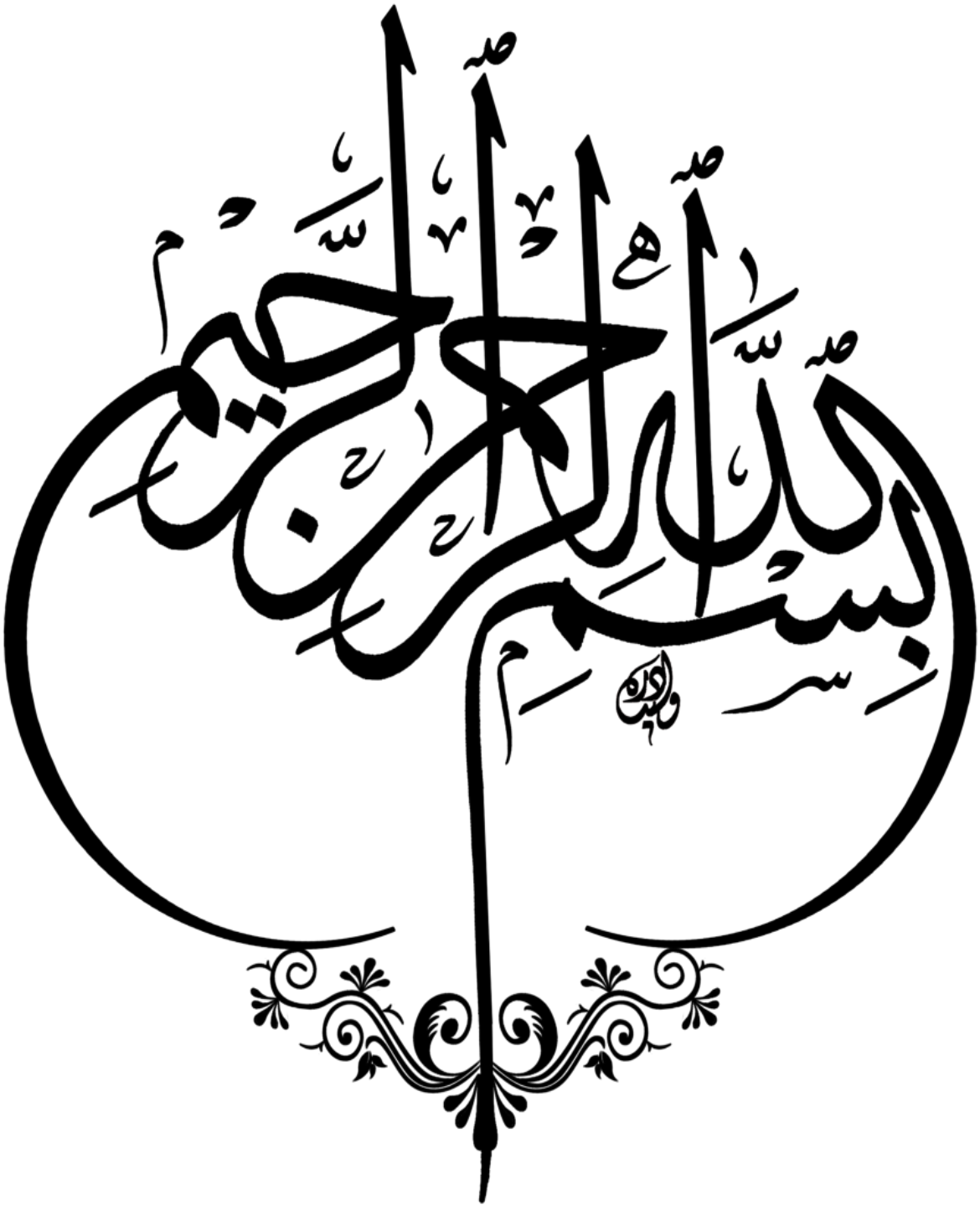
بسم الله الرحمن الرحيم

ا

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل وأشكره على توفيقه لي على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذين الفاضلين اللذان تكرما علي بالإشراف على هذا العمل الأستاذة القديرة "شركيت نجاح فاطمة الزهراء" وكذا الأستاذ القدير "ساهل محمد" حيث لم يبخلا علي بنصائحهما وتوجيهاتهما القيمة.

كما أتقدم بفائق الشكر والإمتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم عضوية لجنة المناقشة فقد كان شرفا لي ولا يفوتني توجيه التحية إلى كافة أساتذة المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت وبالأخص من رافقوني خلال مشواري الدراسي الجامعي.

وفي الأخير أقدم شكري إلى كل من ساهم في إتمام هذه الدراسة من قريب أو من بعيد.

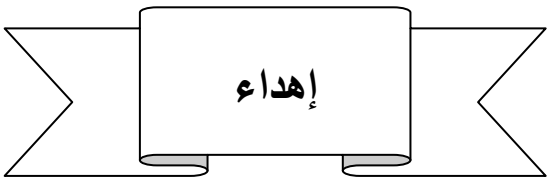

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمريهما

إلى أخي العزيز عبد الرحيم

إلى أختاي كريمة وفريال حفظهما الله تعالى

إلى كل أصدقائي

إلى أحبائي وكل من كسب مكانة في قلبي

إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل المتواضع

ملخص الدراسة:

يعتبر النظام المصرفي بمثابة الجهاز العصبي المسير للنظام الاقتصادي نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي ابرزت تحولات هائلة في مجال العمل البنكي في عصر تسوده العولمة، ونظرا لارتباط مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني بالمفاهيم المالية أي (التكاليف والأرباح)، فإنه لا يفوتنا أن نشير إلى علاقتها بالأداء المالي للبنوك، ولذلك قمنا بدراسة تهدف إلى إبراز الأثر الكبير الذي احدثته أنظمة الدفع الإلكتروني في تطوير وتسهيل العمليات المصرفية بواسطة الوسائل الإلكترونية المعتمدة التي قامت البنوك بتبنيها وجعلها كنظام الكتروني يساعدها في تفعيل و تحسين أدائها البنكي، حيث تم اختيار عينة من البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) للفترة 2017-2020، مستعملين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاعتماد على أدوات التحليل الاحصائي وبرنامج **(EXCEL)** و**(SPSS)** وذلك لإبراز الأثر والدور الذي تلعبه عدد البطاقات الالكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية ولتقييم هذا الاداء تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات(مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر هامش الربح، مؤشر الرافعة المالية)، ومن أهم النتائج وجدنا ان البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية لها دور في رفع عائد حقوق الملكية وتحسين الرافعة المالية، اي أن وسائل الدفع الإلكتروني لها دور في تحسين الأداء البنكي.

– **الكلمات المفتاحية:** أنظمة الدفع الإلكترونية، وسائل الدفع الالكتروني، الأداء البنكي، نظام إلكتروني، بطاقات الكترونية، التحويلات المالية الإلكترونية، المقاصة الالكترونية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Résumé:

Le système bancaire est considéré comme le système nerveux qui dirige le système économique à la suite du développement des technologies de l'information et de la communication, qui a mis en évidence d'énormes transformations dans le domaine du travail bancaire qui est envahi par la mondialisation et compte tenu de l'association du concept des systèmes de paiement électronique avec des concepts financiers, c'est-à-dire (coûts et bénéfices), nous ne manquerons pas de souligner leur relation avec la performance financière des banques. C'est pour cette raison la que nous avons fait une étude qui vise à mettre en évidence l'impact significatif que les systèmes de paiement électronique ont mené pour développer et faciliter les opérations bancaires grâce aux moyens électroniques approuvés par les banques conçus comme un système électronique qui aide à activer et à améliorer leurs performances bancaires. On a choisis parmi les banques commerciales algériennes la banque d'Agriculture et de Développement rural BADR pour la période 2017-2020, en utilisant l'approche analytique descriptive et comme référence les outils d'analyse statistique et le programme EXCEL et SPSS pour mettre en évidence l'impact et le rôle joué par le nombre de cartes électroniques pour améliorer la performance des banques commerciales. Pour évaluer cette performance on a fait appel à plusieurs indices (indice de marge bénéficiaire, indice de levier). Les résultats les plus importants ont révélé que les cartes électroniques et les transferts d'argent électroniques ont un rôle d'augmentation du rendement des capitaux propres et d'amélioration de l'effet de levier financier, ce qui signifie que les méthodes de paiement électronique ont un rôle pour améliorer les performances bancaires.

- **Mots clés** : systèmes de paiement électronique, moyens de paiement électronique, performance bancaire, système électronique, cartes électroniques, virements électroniques d'argent, compensation électronique, Banque d'agriculture et de développement rural.

Summary:

The banking system is considered the nervous system that directs the economic systemas a result of the development of information technology and communication, which hashighlighted huge transformations in the field of banking work that is invaded by globalizationand given the association of the concept of electronic payment systems with financialconcepts (costs and benefits), we will not fail to highlight their relationship with the financial performance of banks, For this reason we have made a study that aims to highlight thesignificant impact that electronic payment systems have led to develop and facilitate banking operations through electronic means approved by banks designed as an electronic system that helps to activate and improve their banking performance, we have chosen among the Algerian commercial banks the bank of Agriculture and Rural Development BADR for the period 2017-2020, using the descriptive analytical approach and as a reference the tools of statistical analysis and the program EXCEL and SPSS to highlight the impact and the role played by the number of electronic cards to improve the performance of commercial banks, To evaluate this performance several indices (profit margin index, leverage index) were used, The most important results revealed that electronic cards and electronic money transfers have a role in increasing return on equity and improving financial leverage, which means that electronic payment methods have a role in improving bank performance.

- Keywords: electronic payment systems, electronic payment methods, banking performance, electronic system, electronic cards, electronic money transfers, electronic clearing, Bank of Agriculture and Rural Development.

قائمة الملاحق

الملحق **الصفحة**

1- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....66

2- ميزانية الخصوم.....67

3- ميزانية الأصول.....68

4- ميزانية المراجعة.....69

5- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.....70

6- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.....71

7-أنواع أجهزة الدفع الإلكتروني TPE.....72

8- الجهاز الآلي للأوراق النقدية.....73

9- واجهة خدمة بدر اتصال.....74

10- أشكال دفتر التوفير.....75

11- طلب تعطيل بطاقة الدفع.....76

قائمة الأشكال

الشكل **الصفحة**

1- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....37

2- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة سعيدة 020_.....42

3- الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال لولاية سعيدة.....43

4- صورة لبطاقة CIB Classique.....46

5- صورة لبطاقة CIB Gold.....46

6- صورة لبطاقةِ CBR.....47

7- صورة لبطاقة توفير.....47

8- مراحل تطور بطاقات الدفع الإلكتروني.....48

9- مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك خلال الفترة الممتدة بين 2017-2020.....51

10- مؤشر العائد على الأصول للبنك خلال الفترة الممتدة بين 2017-2020.....52

11- مؤشر الرافعة المالية للبنك خلال الفترة الممتدة بين 2017-2020.....53

12- مؤشر منفعة الأصول للبنك خلال الفترة 2017-2020.....54

13- معدل هامش الربح للبنك خلال الفترة 2017-2020.....55

14- البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية والعائد على حقوق الملكية معدل الرفعة المالية.....57

15- توزيع مستخدمي البطاقات الإلكترونية بالنسبة للأعمار.....58

قائمة الجداول

الجدول **الصفحة**

1- قيمة الإشتراكات في بدر نات.....40

2- تطور عدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية الالكترونية لبنك بدر من الفترة 2017-2020.....50

3- العائد على حقوق الملكية لبنك بدر خلال الفترة 2017-2020.....50

4- العائد على الأصول لبنك بدر خلال الفترة 2017-2020.....51

5- الرافعة المالية للبنك خلال الفترة 2017-2020.....52

6- منفعة الأصول للبنك خلال الفترة 2017-2020.....53

7- هامش الربح للبنك خلال الفترة 2017-2020.....54

8- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبنك.....56

9- دور عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية ومعدل الرافعة المالية.....57

10- توزيع مستخدمي البطاقات الالكترونية بالنسبة للأعمار.....58

11- تحليل(**SPSS**) **.....**59

12- طبيعة العلاقة بين المتغيرين **X** و**Y**.....60

قائمة المحتويات

العنوان **الصفحة**

شكر وتقدير.....I

إهداء.....II

الملخص.....III

قائمةالملاحق.....V-IV

قائمة الأشكال.....VI

قائمة الجداول.....VII

قائمةالمحتويات.....IX-VIII

مقدمة.....أ-هـ

الفصل الأول: الإطار النظري لأنظمة الدفع الإلكترونية.....**6-22**

تمهيد.....7

المبحث الأول: مدخل عام حول أنظمة الدفع الإلكترونية.....8

المطلب الأول: ماهية أنظمة الدفع.....8

المطلب الثاني: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني.....16

المبحث الثاني: ماهية نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر.....18

المطلب الأول: مفهوم المقاصة.....19

المطلب الثاني: مشروع تطبيق المقاصة في الجزائر.....20

خلاصة الفصل.....**22**

الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول الدفع الإلكتروني والأداء البنكي.....**23-32**

تمهيد.....24

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي البنكي.....25

المطلب الأول: عموميات حول الأداء البنكي.....25

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي البنكي.....27

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بدراستنا.....28

المطلب الأول: الدراسات السابقة.....29

المطلب الثاني: علاقة الدراسات السابقة بدراستنا.....31

خلاصة الفصل.....32

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....33-61

تمهيد.....34

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سعيدة.....35

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....35

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....39

المبحث الثاني: أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنك.....44

المطلب الأول: واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في البنك.....44

المطلب الثاني: الدراسة الميدانية لوسائل الدفع الالكتروني لدى البنك.....48

خلاصة الفصل.....61

الخاتمة.....62-64

الملاحق.....65-76

قائمة المراجع.....77-80

الفهرس.....82-85

مقدمة

في ظل الإقتصاد الرقمي أصبح العالم يشهد تطورا كبيرا في مجال الصناعة المصرفية وذلك نظرا للتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع المصرفي في العالم كله، حيث يعتبر النظام المصرفي بمثابة الجهاز العصبي المسير للنظام الإقتصادي نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي أبرزت تحولات هائلة في مجال العمل البنكي في عصر تسوده العولمة، وقد اهتمت المصارف اهتماما كبيرا بتقنيات المعلومات والإتصال والحواسيب الآلية الحديثة ولتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها وتطويرها من أجل الحصول على خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير طرق تقديمها من البنوك إلى العميل بدقة ويسر وسهولة بحيث تتوافق مع متطلبات العصر المتزايدة لمختلف العملاء من ناحية وتسمح للبنك بتحقيق الزيادة في حجم معاملاته وأرباحه من ناحية أخرى.

تعتبر البنوك من ابرز المسؤولين على تمويل الأنشطة الإقتصادية، ولذلك وجب الإهتمام بهذا القطاع بغية رفع الكفاءة فيه وتحسين مستوى الأداء مما أدى بالبنوك إلى الإعتماد على وسائل وأنظمة دفع حديثة تساهم في الوصول إلى معلومات دقيقة عن الزبائن، وبالتالي توفير الوقت والجهد والمال المخصص لخدمة الزبائن، كما ساهم هذا التطور في إيجاد حلول لعدد من المشاكل التي كانت تواجهها البنوك، لذلك لا يمكن إهمال الدور الفعال الذي يمثله النظام المصرفي الإلكتروني.

ومن أهم التطورات التي شهدها القطاع المصرفي هو استخدام الأنترنت كنقطة تحول بحيث استعملت في التقنيات المستخدمة من طرف البنوك خاصة تلك المتعلقة بأنظمة الدفع الإلكترونية التي كان لها دور كبير بالترفع عن الأعمال الروتينية للبنك والإهتمام بالاستراتيجيات والسياسات التي تساعده على استمراره وتقدمه، فحرصت البنوك على استخدام وسائل الدفع الالكترونية لتحل محل وسائل الدفع التقليدية ومحاولة تأقلمها وفرضها على المجتمع من أجل سيرورة جيدة واداء متكافئ للبنوك وبالتالي أصبحت تقدم خدمات مصرفية جديدة أو ما يعرف ب"**الصيرفة الالكترونية**" بأشكال تتلائم مع طبيعة العمليات والصفقات الالكترونية وذلك عبر عدة قنوات إلكترونية ولكن هناك العديد من المخاطر التي تقف عائقا أمام تطورها التي لابد من محاربتها والقضاء عليها من أجل تنفيذ المبادلات والصفقات الإلكترونيه بفاعلية ونجاح، حيث شهد النظام المصرفي الجزائري إصلاحات من أجل تحسين نشاطه إذ وضعت سنة 2005 برنامج هام خاص بإصلاح نظام الدفع في الجزائر وهذا بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي لإنجاز نظام دفع إلكتروني متطور يهدف إلى مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا في العالم.

إشكاليه البحث والدراسة:

– ما هو الدور الذي تلعبه أنظمة الدفع الالكتروني في تحسين أداء البنوك؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه بحثنا في المجالات التالية:

– المقصود بأنظمة الدفع.

– المقصود بنظام الدفع الالكتروني.

- المقصود بالأداء المالي البنكي.

فرضيات الدراسة:

من خلال ما ذكرناه سابقا تطرقنا إلى مجموعة من الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والتي هي كالآتي:

- الفرضية رقم 01:

نظام الدفع الإلكتروني هو نظام يقوم بالربط بين المصارف وشركات بطاقات الائتمان التي تقوم بأعمالها عبر الأنترنت وقد وضع هذا النظام من أجل ربح الوقت وتقليل التكاليف والجهد.

- الفرضية رقم 02:

يوجد دور كبير يلعبه نظام الدفع الإلكتروني في تحسين ورفع العائد المالي لبنك الفلاحة والتنميه الريفية.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

1- التوجه الجديد للمصارف لاستخدام أنظمة الدفع الإلكترونية لتسريع وتيرة الدفع وتخفيض التكلفة وحداثة الموضوع في الدراسات الإقتصادية.

2- إن إختيار موضوع أنظمة الدفع الإلكتروني وكل ما يتعلق حول آثارها على أداء البنوك التجارية يعتبر إضافة جديدة ومكسب للمكتبة الجامعية ومصدر إهتمام للقارئ.

3- استمرارية ظهور ابتكارات متعلقة بنظام الدفع.

4- ظهور الإقتصاد الحديث تحت اسم الاقتصاد الرقمي والدور الفعال الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة ومعرفة ماذا يمكن لهذه الأخيرة أن تلعبه فيما يخص نشاط البنوك وتحديثه.

5- معرفة أسباب وضع هذا النظام على مستوى النظام المصرفي في الجزائري.

الأسباب الذاتية:

1- السبب الأول لإختيارنا لهذا الموضوع راجع إلى مكان التربص ذلك أننا في الواقع كنا نريد دراسة موضوع رقمنة القطاع الفلاحي لما له من مكانة وأهمية كبيرة للإقتصاد الوطني ولأننا لم نجد ميدان دراسة الذي يتناسب مع هذا العنوان إخترنا عنوان "الدفع الإلكتروني والأداء البنكي".

2- تنمية الرصيد المعرفي.

3- الرغبة الشخصية في معرفة واقع النظام المصرفي في الجزائر.

4- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص والرغبة الشخصية في دراسة تحديثات وسائل الدفع الإلكتروني.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية النظام البنكي الذي يعتبر عجلة الإقتصاد لما يقوم به من عمليات دعم وتمويل وتنشيط وتفعيل العمليات الإقتصادية، إضافة إلى تسهيل العمليات البنكية باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وذلك بمواكبة كل تطور تشهده تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

بالإضافة أنها تشكل مجالا خاصا للدراسات اللاحقة وتوفر قاعدة معلومات وبيانات حول واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على وسائل الدفع الإلكترونية لإمكانيه مقارنتها بوسائل الدفع التقليدية.

2- معرفة مدى فعالية أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء المصارف.

3- معرفه الدور الذي تلعبه وسائل الدفع الإلكتروني ومحاولة معرفة مدى إستجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع.

4- محاولة التعرف على العوامل التي تساعد على نجاح تطبيق مشروع نظام الدفع الإلكتروني في البنوك ومعرفة أيضا العوامل المعرقلة لتطبيقه.

5- رغبة الباحث في دراسة موضوع يتماشى مع الأوضاع السائدة في إقتصاد اليوم ويواكب تغيرات معطيات العصر القادم.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة موضوع بحثنا والإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات او نفي صحة الفرضيات المعتمدة في الدراسة، تعين علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام، والاكثر ملائمه لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص من أجل الإجابة على مختلف الجوانب التي تعكس إشكالية الدراسة.

ولكي تكون الدراسة أكثر وضوحا وأكثر تنظيما ونخصص الوصفي للجزء النظري بالاعتماد على المراجع والمصادر المختلفة المتعلقه بالموضوع بالإضافه إلى شبكة الأنترنت وكذا المقابلات الشخصية والوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما فيما يخص المنهج التحليلي فيتجلى في الجزء التطبيقي الذي اعتمدناه في بعض الإحصائيات والبيانات.

مرجع الدراسة:

وذلك بالاعتماد على الكتب، أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، مذكرات الماستر، الملتقيات العلمية، مقالات.

صعوبات الدراسة:

بعد إتمام هذا البحث لا يمكن إخفاء الصعوبات والعراقيل التي صادفتنا خلال إنجازه والمتمثلة فيما يلي:

1- ندرة المراجع باللغة الأجنبية في هذا الموضوع.

2- صعوبة الدخول إلى البنوك وعدم تعاونهم مع الباحثين إذ أن أغلب البنوك ترفض استقبال الباحثين وتلبية رغباتهم العلمية.

3- صعوبة الحصول على الوثائق الخاصة بالبنك وذلك لوجود السرية في عمل البنوك وخاصة القوائم المالية المتعلقة بوكالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية مما يؤدي إلى وجود نقص معلومات وبالتالي نقص في الدراسة.

4- الظروف الصحية الصعبة التي يمر بها العالم بصفة عامة والبلاد بصفة خاصة بسبب جائحة كورونا.

هيكل الدراسة:

ولمعالجة إشكالية البحث المدروسة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

- الفصلان النظريان:

تناولنا فيهما كل الأدبيات النظرية الخاصة بالموضوع، فتضمنا دراسة أنظمة الدفع الإلكترونية حيث تطرقنا فيهما إلى ماهية أنظمة الدفع الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وتناولنا نظام المقاصة الآلية في الجزائر وكذا الأداء المالي البنكي وفي الأخير تناولنا الدراسات السابقة حول الموضوع.

- الفصل التطبيقي:

كان عبارة عن دراسة ميدانية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة سعيدة– مع الإشارة إلى منهجية الدراسة بذكر الطريقة والأدوات المستخدمة وعينة الدراسة من المجتمع بالإضافة إلى ذكر النتائج وتفسيرها لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الفصول مع التأكد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات والإقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لأنظمة الدفع الإلكترونية

تمهيد:

تعتبر أنظمة الدفع القلب النابض بالنسبة للنظام المصرفي والمالي نظرا لقدرته على تأمين مجموعة من الأدوات والوسائل والقواعد التي تضمن تحويل الأموال بين المشاركين في هذا النظام، حيث يسمح بالمعالجة الفعالة للمدفوعات والمساهمة في تحقيق أداء إقتصادي جيد، ومن بين العناصر تحديث جودة الخدمة المصرفية، وهو تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها، حتى تساعد إعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، وبسبب التطورات والتحولات الإقتصادية لم ترتكز أنظمة الدفع على شكل معين، بل تطورت على عدة مراحل واتخذت أشكال مختلفة عبر أزمنة معينة، حيث بدأت أولا بنظام المقايضة ثم النظام المعدني (الذهب والفضة)، ولكن بسبب التطورات الإقتصادية والتكنولوجية في المجال المصرفي لم تستقر النقود على تلك الأشكال السابقة، فكان من الضروري استحداث واستخدام نظم دفع حديثة تتلاءم مع طبيعة العمليات والصفات الإلكترونية التي ساعدت البنوك بصورة كبيرة جدا في تحسين أداءها من خلال استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية.

وهذا ما سيتم دراسته خلال الفصل الأول المقسم إلى مبحثين للنظر في أهمية أنظمة الدفع والتسوية التي قادتنا لإختيار هذا الموضوع.

المبحث الأول: مدخل عام حول انظمه الدفع الإلكترونية والأداء المالي.

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الأول:

مدخل عام حول أنظمة الدفع الإلكترونية

يرتكز نظام الدفع أساسا على النقد، باعتباره أداة لتبادل السلع والخدمات بين الأفراد وتسوية التزاماتهم في ما بينهم وقد تطور هذا النظام على مر الزمان من إرتكازه على النقد بالطريقة التقليدية إلى إرتكازه بالطريقة الحديثة، وذلك نتيجة لتغيرات الحياة الإقتصادية وزيادة الحاجة الإنسانية، لذلك سوف نتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها نظام الدفع وأساليبه التقليدية والعوامل التي أدت إلى تطوره.

المطلب الأول:

ماهية أنظمة الدفع

الفرع الأول: التطور التاريخي لأنظمة الدفع

يعتبر اكتشاف النقود خطوة من خطوات التطور في الحضارة الإنسانية بحيث وجه هذا الإكتشاف سلوك الإنسان الإقتصادي إلى حد بعيد مما كان له الأثر الأكبر على التقدم الذي حققته الحضارة وتطور النقود لم يتم دفعة واحدة بل جاء نتيجة لتطور طويل في العلاقات الإقتصادية للافراد والجماعات، ومن خلال تطور هذه الأخيرة من مرحلة الإنتاج الذاتي المقترن لظاهرة الإشباع الذاتي للجماعات الإنسانية الأولى، إلى مرحلة الإنتاج المتخصص المقترن بالحاجة إلى المبادلة وهي في مسيرتها ارتبطت منهجيا وتاريخيا بعدة مراحل نذكرها على الشكل الآتي:

- **المرحلة رقم 1:** إقتصاد الإكتفاء الذاتي أو بما يسمى إقتصاد اللامبادلة

ففي هذه المرحلة اهتمت كل جماعة فقط بإنتاج ما يكفيهم من السلع والخدمات لإشباع حاجياتهم دون الدخول في علاقات إقتصادية مع الجماعات الأخرى والتوزيع كان تلقائيا وداخليا طبقا للأنظمة الإجتماعية السائدة[1]، ففي بادئ الأمر تمثلت في السلع ذات الإستهلاك واسع النطاق كالشاي والملح والبن وغيرها من السلع، ثم جاءت بعدها السلع التي تنحصر في الزينة والزخرفة والرسم (الحلي، الأحجار الكريمة واللؤلؤ وغيرها من السلع...الخ)، وأخيرا اللجوء إلى رؤوس الماشية[2]، وكذلك كان التبادل يتم في بعض المناسبات الخاصة والتي تتكرر ويترتب عنها الأعباء مما يقتضي مشاركة الأخرى على أساس من المعونة المتبادلة، كما يحدث في مناسبة الزواج والمآتم وهذه العطاءات هي نوع من التبادل المؤجل حيث أنها تفرض نوعا من الإلتزام برد الهدايا في المناسبات القادم[3].

---

[1] أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، **إقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإزارطية، مصر، 2005، ص06

[2] إبراهيم فوزي بورزق، دراسة تحليلية حول التجربة التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي، رسالة ماجستير، نخصص علوم إقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص30

[3] محمد شهاب مجدي، **إقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامة الجديدة للنشر، الأزارطية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص03

- **المرحلة رقم 02:** المقايضة

لقد كان لإقتصاد المبادلة علاقة بظهور الفائض الإقتصادي فقد شهدت هذه الفترة تطورا في وسائل الإنتاج المستعملة في الإنتاج إضافة إلى تقسيم العمل وتنظيمه حسب كل تخصص مما أدى إلى الزيادة في الإنتاج وتحقيق فائض في السلع المنتجة عن حاجة الجماعة، فتقسيم العمل وتنظيمه حسب التخصص يؤدي إلى التركيز وزيادة في القدرة الإنتاجية لكل عنصر من عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج سلعة معينة لجماعة ما، ومن ثم زيادة إنتاجية هذه السلعة من حاجة هذه الجماعة وخلق فائض فيها وبالتالي نقص في السلع الأخرى التي تحتاجها الجماعة حيث تعد المقايضة كوسيط ووسيلة في عملية المبادلة فهي لا تعد نوعا من النقود بل مجرد طريقة للتبادل[1].

فالمقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة دون استخدام النقود كوسيط في عملية المقايضة، كمبادلة القمح بالماشية مثلا، أو مبادلة الأرض بالدواب.

حيث نفترض وجود السوق لإتمامها، ومعنى السوق هو توافق الإرادات (العرض والطلب) ووجود زمان ومكان لوقوع الحدث، والسلع وأثمانها لتساعد على تحديد قيمة المبادلة[2].

- **المرحلة رقم 03:** المبادلة النقدية

ففي هذه المرحلة بدأت المجتمعات البشرية في استخدام المعادن كنقود واحتلت المعادن النفيسة كالذهب والفضة الصدارة بين باقي المعادن، وإن كان هذا لا يمنع من استخدام بعض المعادن الأخرى مثل الحديد والنحاس والبرونز والقصدير كنقود في بعض الفترات[3]. حيث أن استعمالها كان في حوالي العام 556 قبل الميلاد، إن أولى القطع النقدية تمثلت في قطع من معدن (الذهب والفضة) والتي كانت تستخرج من نهر الباكتول (Fleuve du Pactole) في ليديا (آسيا الصغرى)[4].

ويرجع السبب في استخدام المعادن وخاصة النفيسة كنقود إلى عدة اعتبارات:

- تمتعها بالقبول العام إذ تطلب على نطاق واسع في المبادلات.
- سهولة تجزئتها سواء إلى قيم بسيطة أو كبيرة دون أن تفقدها قيمتها.
- صلاحيتها للبقاء طويلا دون أن تحتاج لنفقات تخزين أو العناية.
- ثبات قيمتها نسبيا بالمقارنة بالسلع الأخرى.
- سهولة نقلها وصعوبة تزييفها فضلا عن ندرتها في الطبيعة.
- جمال الشكل والرونق بحيث يمكن التعرف عليها بالعين المجردة.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص09

[2] سوزي عدلي ناشد، المرجع نفسه، ص10

[3] سوزي عدلي ناشد، المرجع نفسه، ص16

[4] إبراهيم فوزي رزق، دراسة تحليلية حول التجربة التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي، رسالة ماجستير، تخصص علوم إقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص30

وترتبط النقود المعدنية بتطور الفنون الانتاجية ووسائل الانتاج[1].

وللنقود المعدنية شكلان:

أ- **النقود القانونية:** هي القطعة النقدية المعدنية ذات القيمة المحفوظة فيها والتي اعتمدت كوحدة في نظام نقدي معين، وهي ذات وزن محدد من المعدن (الذهب أو الفضة) على درجة معينة من النقاوة وكانت جميع القيم والأسعار تنسب إليها.

والنقود القانونية هي واسطة لا حدود لها لتسديد أي نوع من المدفوعات، فهي تقوم بجميع وظائف النقود.

ب- **النقود القانونية المحدودية:** هي القطعة التي لا تساوي قيمتها الاسمية مع قيمتها الحقيقية وتستخدم تلك النقود كوحدات نقدية مساعدة للنقود القانونية.

- **المرحلة رقم 04:** التوجه من وسائل الدفع المادية إلى وسائل الدفع العينية

في هذه المرحلة تم التحول من القطع النقدية المعدنية إلى الأوراق المالية.

لقد تمثل الشكل البدائي للنقود الورقية في: "الأوراق التمثيلية" للقطع النقدية (Certificate de Metal) هذه الورقة تمثل تماما القطع المودعة لزمن معين، وعدد الأوراق يمثل عدد القطع المعدنية ويساويها، ومن بعد ذلك وجد مصدرو الأوراق أن المودعين أو الأفراد المتعاملين معهم بهذه الطريقة يثقون بهم صفة متزايدة مما يعني باللاتينية (Fiducia) ومنه اشتقت الكلمة (Fiduciaries) وبالتالي سميت(Fiduciare monnaie).

أي النقود الائتمانية، وأصبح هؤلاء الأفراد لا يطلبون أموالهم المعدنية مما دفع بالمصدرين إلى القيام بإصدار المزيد من الأوراق أو النقود الورقية مما جعلها تتجاوز قيمة المسكوكات المودعة.

إن إصدار النقود الائتمانية بدأ عن طريق الخواص ثم بعد ذلك أصبح يتم عن طريق البنوك، وبسرعة بعد ذلك أصبح يتداول حتى خارج حدود الدولة مما جعل الدول تكلف البنوك المركزية بالقيام بهذه العملية.

وفي الأخير أصبحت هذه الأوراق قابلة للتحويل إلى قطع نقدية معدنية ومقبولة لدى الجميع.

- **المرحلة رقم 05:** التطور من الأوراق المالية إلى الحسابات البنكية

تم بنفس الطريقة التي تم به التطور من النقود المعدنية إلى النقود الورقية، فعملية إيداع النقود الورقية أدت إلى ظهور الحسابات من خلال هذه الإيداعات . والتي استعملت لتسديد الزبائن أو العملاء عن طريق كتابات محاسبية، وبازدياد الثقة أصبحت عمليات السحب للأوراق المالية لا تتم بصفة متكررة من قبل كل المودعين أو أصحاب الحسابات، ومن هنا قامت البنوك بخلق ما يعرف بالنقود القيدية، هذه الحسابات يتم تموينها من خلال القروض الممنوحة. وقد كانت السفتجة أقدم هذه

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص16

الوسائل على الإطلاق حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح إلا لتسوية واحدة من المعاملات فقط، إلى سند قابل للتظهير، نظرا لاحتياجات التجار في تسوية أكثر من معاملة بسند واحد، ثم ظهر في البيئة التجارية الشيك الذي يعتبر وبحق بداية حقيقة لتطوير وسائل الوفاء الدفع في تلك الفترة[1].

كما انتشرت في الأوساط المصرفية والمالية السندات التجارية أو السندات لأمر لتأخذ مكانة لا بأس بها بين وسائل الدفع، فالبنوك بدورها لعبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور إلى خلق وسيلة للدفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية، حيث بإمكان البنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك، وذلك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية.

- **المرحلة رقم 06:** التحول من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الحديثة

في العصر الحديث ظهرت وسائل دفع بآلية جديدة، وهي وسائل الدفع الإلكترونية، والتي تولدت عن التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية، وكذا تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الإلكترونية، وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحولها إلى إلكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية، فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية. ومن أهم هذه الوسائل الجديدة نجد البطاقات البنكية، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة، وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم، وتظهر بعدها ما يعرف بالمحافظ الإلكترونية التي تقوم بتحويل النقد إلى سلاسل رقمية ويتم حفظها وتخزينها في شكل معلومات على قرص ثابت في موقع العمل، حيث لا يتم اللجوء إلى التعامل بالنقود عبر شبكة الإنترنيت.

الفرع الثاني: تعريف نظام الدفع وخصائصه

أولا: تعريف نظام الدفع

أ- **تعريف النظام (System):** أي أن النظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تسمى مداخلات النظام، يتم المزج فيما بينها، على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات، قصد تحقيق نتائج مرغوبة تسمى مخرجات[2].

- **و** هو ايضا مجموعة من الأجزاء و تشمل الأفراد الذين يعملون معا بشكل منتظم في تفاعل مستمر للوصول إلى نهاية محددة، أي أنها أسلوب تفكير للتوجيه نحو تحقيق الأهداف[3].

ب- تعريف الدفع: يعرف بنك التسوية الدولي الدفع على أنه تحويل حق نقدي من المدين (المرسل) عن طريق طرف ثالث (البنك مثلا) مقبول من طرف الدائن (المستفيد)[1].

---

[1] محمد شهاب مجدي، **إقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامة الجديدة للنشر، الأزارطية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص17-18

[2] أبو محمد أبو العز، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص10

[3] عبد العزيز مصطفى أبونبعه، **أصول التسويق**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص46

***تعريف نظام الدفع:**

– **التعريف الأول:** يمكن تعريف نظام الدفع، بأنه مجموعة التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين، وذالك من أجل تحويل قيم بين الطرفين على الأقل، وبأقل تكلفة، وبأقل المخاطر وفي وقت سريع في حدود ما تسمح به التكنولوجيا المتوفرة في وقت معين[2].

– **التعريف الثاني:** إن أنظمة الدفع تمثل بالنسبة للنشاط الاقتصادي ما تمثله الطرق بالنسبة لحركة التسيير، أي الهياكل التحتية الضرورية، ولكن ننسى وجودها إلى غاية حدوث إزدحام أو إصطدام ويتمثل نظام الدفع بالنسبة لأي اقتصاد مؤشر حسن التسيير، في نطاق اقتصاد السوق، فإذا كانت المبالغ الصغيرة تسدد نقدا دون حرج، فان المبالغ الكبيرة تتطلب اللجوء وساطة مصرفية وإلى وسائل أخرى غير الأوراق النقدية[3].

---

[1] Dominique Rambure, les systèmes de paiement, édition economica, 20045, p12

[2] نور جليد، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص83

[3] حسام الدين معمري، دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص15

ثانيا: خصائص نظام الدفع

تتميز أنظمة الدفع بالحصائص الآتية[1]:

أ- البساطة والوضوح أي أن تكون القواعد والإجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من جميع المتعاملين.

ب- المرونة: وهي قدرة نظام الدفع على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة إلى تطور في سلوك الوحدات (أفراد ومؤسسات) ومجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أو القوانين والتنظيمات.

ج- السرعة: وهي إجراء الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن.

د- الأمان: يتعلق الأمر هنا أساسا بأمنية وسائل الدفع والطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع ، كلما سادت الثقة بين المتعاملين.

الفرع الثالث: مفهوم وسائل الدفع وأساليبها التقليدية

أولا: تعريف وسائل الدفع

نطلق عبارة وسائل الدفع على المجاميع النقدية، التي تحتوي على الأصول النقدية المعدنية، الأوراق البنكية، الحسابات الجارية البريدية والبنكية[2].

ولقد عرفها الكاتب (Bonneau Thierry) " تمثل وسائل الدفع الأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة، تسمح لكل الأشخاص بتحويل أموال"[3].

وعرفتها أيضا (D'hoir Lauprètre Catherine) أنها: "وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص، مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات راصة، بطاقات الدفع، سند لأمر تحويلات بنكية)، و دور البنك هنا هو مشرف، خصوصا في إصدار الشيكات وأيضا بإصدار و تحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم و لحساب العميل"[4].

---

[1] زهير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير. تخصص علوم إقتصادية، جامعة أم البواقي، 2011/2010، ص22

[2] عمار لوصيف، إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، قسنطينة، 2009، ص28

[3] عمار لوصيف، المرجع نفسه، ص11

[4] D'hoir Lauprètre Catherine, Droit Du Crédit, Edition ELLIPSES, Lyon, 1999, P11

ثانيا: أشكال وسائل الدفع التقليدية

تأخذ وسائل الدفع أشكالا عديدة وتحدد عادة الأنظمة التقنية ماهية وسائل التي يمكن إعتبارها كوسيلة دفع وفي الحالات القصوى تعطى موافقتها لاختيار مثل هذه الوسائل في إطار ما يسمى بـ"منحة وسائل الدفع" ونستعرض فيما يلي إلى أهم أدوات وسائل دفع[1]:

– **السند لأمر (Billet a ordre):** ويسمى أيضا السند الإذني وهو ورقة تجارية تمثل تعهدا من الشخص المحرر لهذه الورقة بدفع مبلغ من المال في تاريخ معين هو تاريخ استحقاق هذه الورقة، إلى شخص ثان هو المستفيد، وهنا نجد أن السند الإذني يختلف عن السفتجة في كونه ثنائي الأطراف.

وينشأ السند الإدني عادة عن معاملة تجارية أو قرض بين الطرفين، ويمكن رصمه قبل تاريخ الاستحقاق مثل السفتجة، كما يعتبر وسيلة دفع حيث يمكن تداوله عن طريق التظهير أيضا.

– **السفتجة أو الكمبيالة (La raite/ La lettre de change):** هي ورقة تجارية ثلاثية الأطراف فهي تمثل أمرا بالدفع لمبلغ من المال في تاريخ استحقاق معين من شخص يسمى الساحب، إلى شخص ثان يسمى بالمسحوب عليه، لفائدة شخص ثالث يسمى بالمستفيد، وتعتبر السفتجة وسيلة دفع لأنه إذا كان للشخص الأول دين على الشخص الثاني، وكان للشخص الثالث دين على الشخص الأول، فإن تحرير السفتجة يعني أمرا من الشخص الأول للثاني بأداء هذا الدين إلى الشخص الثالث، وتاريخ استحقاق السفتجة لا يتعدى في الغالب ثلاثة أشهر من تاريخ التحرير.

– **سند الرهن:** هو ايضا ورقة تجارية، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجارة ذلك وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي فإذا وضع تاجر أو منشأة كمية من السلع في مخزن عمومي مثل المخازن التي توجد في الموانى أو المخازن الباردة للحفاظ على السلع فيسلم له صاحب المخزن كتابا يشهد بوجود الكمية كذا من السلعة بالمخزن كذا، وهنا يكون التاجر ليس له نقود بإمكانه الحصول على النقود في إنتظار بيع سلعته وهذا بتسليم شهادة ملكية السلع إلى الذي يمنح له قرضا وهذه الشهادة تسمى سند الرهن[2].

– **سند الصندوق (Bon de caisse):** هو في الأصل وديعة لشخص لدى بنك، أو هو قرض من هذا الشخص لذلك البنك، لذلك يمنح له البنك وثيقة يعترف فيها بهذا القرض، ويتعهد فيه بتسديده مع الفائدة في تاريخ معين هو عادة سنة كحد أقصى وهو تاريخ استحقاق السند، و يمكن ان يكون هذا السند إسميا أو لحامله، وهو يعتبر وسيلة دفع لصاحب السند أو حامله يمكنه تظهيره إلى الغير، كما يمكنه رصمه قبل تاريخ الاستحقاق لدى البنك[3].

---

[1] خديجة سلطاني، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية –دراسة حالة بنك التنمية الريفية وكالة بسكرة–، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص30

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص34

[3] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص21

– **السندات العمومية قصيرة الأجل:** تشبه إلى حد كبير سند الصندوق و الإختلاف الرئيسي الموجود هو في الجهات التي تصدرها، وكذلك في كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها، أي سندات غير رسمية[1]، والخزينة العمومية مصلحة حكومية تسير ميزانية الدولة أي واردات الحكومة و نفقاتها[2].

ويكون الشيك بالإضافة إلى الشكل العادي على أشكال منها[3]:

أ– **الشيك المسطر (Chéque barré):** حيث يتم وضع خطين متوازيين في الزاوية العليا اليسرى لشيك عادة، ويتم تحويل رصيده من حساب إلى حساب دون تحويله إلى نقود قانونية عند دفعه من طرف المستفيد إلى البنك، فإذا كتب بين الخطين إسم بنك معين يتم التحويل إلى ذلك البنك فقط، أما إذا لم يكتب فإنه يتم التحويل إلى أي بنك.

ب– الشيك المؤشر عليه (Chéque visé): وهو الذي يؤشره البنك لعميله بما يدل على وجود رصيد كاف، ولا يرتبط ذلك بزمن معين، إذ يمكن أن يتغير الرصيد بين لحظة وأخرى، بسبب عملية سحب قد تتم بعد التأشير.

ج– الشيك المصادق عليه (Chéque certifié): وهو يعني وجود رصيد بالمبلغ المكتوب على الشيك، ويجمد البنك ذلك الرصيد إلى مدة معينة هي مدة صلاحية الشيك (في الجزائر هي ثلاث سنوات وعشرين يوما)، بحيث يجب التسديد به خلال هذه المدة.

– **النقود:** هي وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة، وهي الأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع بل ان كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى نقود سواء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ. على خلاف وسائل الدفع الأخرى التي يصدرها أشخاص مختلفون، فإن النقود تصدر من طرف جهة معروفة ومنظمة في النظام البنكي[4].

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص36

[2] أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص74

[3] سليمان ناصر، **المرجع نفسه**، ص19

[4] خديجة سلطاني، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية –دراسة حالة بنك التنمية الريفية وكالة بسكرة–، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص35

المطلب الثاني:

ماهية وسائل الدفع الإلكتروني

في ضوء التطور التكنولوجي وانتشار التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري ابتكار وسائل دفع حديثة المتمثلة في وسائل الدفع الإلكترونية التي سيتم التطرق لها من خلال تقديم تعريفها، نشأتها، أنواعها ومزاياها وعيوبها.

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني

- **التعريف الأول:** تعرف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها عملية تحويل الأموال بطريقة رقمية مستخدما بذلك الحاسوب عن طريق إرسال بيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما[1].

- **التعريف الثاني:** تعرف على أنها وسيلة دفع تتم جميع عملياتها إلكترونيا، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية[2].

- **التعريف الثالث:** عرف الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض من خلال المادة 69 التي تضمن نصها: «**تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال، مما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل**»، يتبين من خلال النص نية المشرع الجزائري الانتقال من وسائل دفع كلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة إلكترونية[3].

الفرع الثاني: نشأة وسائل الدفع الإلكتروني

لقد كان ظهور وسائل الدفع الإلكترونية نتيجة التحديات المالية بفعل الصيرفة الإلكترونية، ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فعلم الوساطة المالية عرف تحول غير من أهداف واستراتيجيات المصارف في الآونة الأخيرة، وكان ذالك نتيجة الثورة التكنولوجية الحديثة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الإئتماني يرجع في الأصل إلى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال بطاقات معدنية تستخدم في تعريف الزبون عل مستوى البريد، حيث أنه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الإلكترونية تم تزويد البطاقة بمسارات مغناطسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها أنها تحتوي على ذاكرة، ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع.

---

[1] يمينة بن مبارك وآخرون، دراسة لأنظمة الدفع الحديثة، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015/2014، ص28

[2] نعيمة مولفرعة ، «إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية»، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، تيارت، العدد13، 6سبتمبر، ص480

[3] لخضر غضبان، الإطار القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014/2013، ص11

وتعددت أشكال وسائل الدفع الحديثة من خلال السحب أو الدفع أو التعامل مع الأوراق المالية، ويرجع استخدام النقد الإلكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الإلكتروني، ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقة دفع مرغوبة فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات[1].

الفرع الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

أولا: بطاقة الإئتمان (Credit card): وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع صاحبها شراء معظم إحتياجاته أو أداء مقابل مايحصل عليه من خدمات أو سلع.

ثانيا: البطاقات الذكية (Smart cards): وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها، وتتميز بإمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى وغيرها.

ثالثا: النقد الإلكتروني (E_Cash): وتستخدم هذه الطريقة عند التعامل مع الصفقات ذات القيمة النقدية المنخفضة، وتأخذ هذه النقود شكل وحدات الكترونية تخزن في جهاز الحاسب الخاص بالبائع أو المشتري، في صيغة برمجية للخدمات المالية.

رابعا: الشيكات الإلكترونية (E_Checking): تستخدم هذه الطريقة للدفعات المالية الكبيرة، إذ تعتمد على فكرة اعتماد الوسيط لإتمام عملية التخليص أو الدفع، المتمثلة في جهة التخليص (البنك)، الذي يشترك لديه البائع والمشتري.

خامسا: الإعتماد البنكي الإلكتروني (E_Letter of credit): وهي إتفاقية مكتوبة بين البنك والبائع والمشتري، وتسمح هذه الاتفاقية للبنك بتحويل مبالغ من رصيد المشتري إلى البائع بعد تقديمه الوثائق التي تسمح بذلك[2].

سادسا: عملة البيتكوين المشفرة: هي عملة مشفرة تم اختراعها سنة 2008 من قبل شخص او مجموعة الاشخاص الغير المعروفة عرفت باسم ساتوشي ناكاموتون، بدأ استخدام هذه العملة سنة 2009 عندما تم اصدار تطبيقها كبرنامج مفتوح [3].

---

[1] لطيفة موشير، بشرى زينب، أثر وسائل الدفع الإلكترونية على الإيرادات المالية في المؤسسة التجارية، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017، ص14-15

[2] محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، الطبعة 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013، ص185-189

[3] أحمد محمد عصام الدين، «عملة البيتكوين»، مجلة إدارة البحوث والتنمية، العدد73، سبتمبر 2004، ص50

الفرع الرابع: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية

أولا: مزايا وسائل الدفع الإلكترونية

أ- **بالنسبة لحاملها:** تعطي لحاملها عدة مزايا من أهمها سيولة ويسر الاستخدام، كما تعطيه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع.

ب- بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

ج- بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحصل عليها المصارف والمؤسسات المالية.

ثانيا: عيوب وسائل الدفع الإلكترونية

أ- **بالنسبة لحاملها:** من مخاطر استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يفوق القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

ب- بالنسبة للتاجر: بمجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء.

ج- بالنسبة لمصدرها: من أهم الأخطار التي يواجهها مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل المصدر نفقات ضياعها[1].

المبحث الثاني:

ماهية نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر

عملت الجزائر إلى تقليص الفجوة التكنولوجية التي كانت تعاني منها في المجال المالي والصناعي وخاصة المجال المصرفي التي تتميز بأنها تقليدية ولا تتناسب مع الواقع العالمي، ومن أجل مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، شرعت الجزائر في نهاية الثمانينات إلى تبني إصلاحات على المستوى الاقتصادي سعيا نحو الصيرفة الإلكترونية، وكان من بين أنظمة الدفع المستعملة حديثا نظام المقاصة الإلكترونية والتي تعتبر حديثة نسبيا بالنسبة للبنوك.

---

[1] الحاج مداح عرايبي، نعيمة بارك، «أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق»، مجلة الإقتصاد الجديد، الشلف، العدد2، جانفي 2010، ص69

المطلب الأول:

مفهوم المقاصة

الفرع الأول: تعريف المقاصة

المقاصة هي تبادل السندات مع البنوك المسحوب عليها وتسديد المبلغ لفائدة البنوك الدائنة إما بإدراج قيد في حساب مفتوح أو بتسليم شيك مسحوب على مراكز الصكوك البريدية أو وكالة من وكالات البنك المركزي التي تمسك حساب البنوك المدينة، أي أن البنوك لا تسدد بعضها البعض سوى المبلغ الصافي الناتج عن الفارق بين السندات التي يسددها بنك للبنوك الأخرى والسندات التي يحصلها منها[1].

الفرع الثاني: خصائص المقاصة

– يعرف نظام المقاصة الألية من جهة بواسطة مختلف البرامج و المعدات التي يعتمد عليها، ومن جهة أخرى عن طريق مجموع القوانين و القواعد التي تسمح بتسوية وضعية المشاركين في نهاية كل دورة تبادل.

– نظام واضح وبسيط يقوم بحساب في نهاية كل دورة تبادلية لأرصدة المتعاملين والتحويلات وتسويتها.

– تخضع إلى القانون المطبق في بنك التسوية الدولية، والذي يقوم بالحماية ضد المخاطر التنظيمية[2].

الفرع الثالث: أهداف نظام المقاصة في الجزائر

– عصرنة وسائل التبادل بين البنوك.

– تحسين حلقات التداول المادي للقيم.

– إكتساب نظام مقاصة آلية عصرية وناجح.

– ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي للعمل.

– غرس ثافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية.

وكما نلاحظ كان الهدف العام للسلطات الجزائرية من إتباع وتطبيق نظام المقاصة الآلية في المعاملات البنكية هو النهوض بالقطاع المصرفي و تطوير القطاع المالي والمبادلات بين البنوك وذلك لتحفيز الزبائن[3].

---

[1] إيمان العاني، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2007، ص236

[2] إيمان العاني، المرجع نفسه، ص238

[3] حسام الدين معمري، دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص54

المطلب الثاني:

مشروع تطبيق المقاصة في الجزائر

الفرع الأول: المشروع بصفة عامة

إن تصميم أنظمة إعلامية في النظام المصرفي، و المالي يشبه في الكثير من الأمور الأنظمة المعمول بها في البلدان المجاورة، و على مستوى التشكيلة المصرفية، يتميز القطاع المصرفي الجزائري بعدد من البنوك أقل كثافة ولكن شبكات وكالاتها أوسع بالمقارنة مع ما تملك نظيرتها في البلدان المجاورة.

فنظام المقاصة الآلية يقتضي التكفل بما يميز البنك أولا، أما الخاصية الثانية هي احتكار إدارة البريد والمواصلات باعتباره المتعامل الوطني الوحيد في مجال الاتصالات.

الفرع الثاني: مقومات مشروع المقاصة

فضلا عن تبني التكنولوجيا الملائمة، فان تحقيق المشروع يستدعي إنشاء هيئات ومؤسسات جديدة تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق النظام المرغوب فيه، عمله وتسيره ولعل أهم مقومات هذا الأخير:

أ- **تعيين وإنشاء لجنة القيادة:** هذه اللجنة مكلفة بقيادة المشروع، و تكون مرفقة بإصدار قرار يحدد المهام المستند إليها بحكم أنها عملية الإشراف على إقامة شبكة ما بين البنوك المقاصة الآلية.

تتشكل هذه اللجنة من أعضاء يمثلون المؤسسات الرئيسية وتوسع تشكيلتها لتحوي وزارة المالية، وزارة العدل، واللجنة المصرفية، وزارة البريد والمواصلات، ومن البديهي أن توكل قيادة هذه اللجنة إلى بنك الجزائر، وحتى يسمح لها بأداء صلاحيتها كاملة، يمكن للجنة أن تنشئ بدورها لجان فرعية إذا ما تطلبت المواضيع الهامة لاسيما في ما يتعلق بالمسائل النظامية، والقانونية، والتكنولوجية الخاصة بشبكة الاتصالات المساعدة، والمسائل المصرفية، والمسائل المتعقلة بالنقدية.

ب- **إنشاء شركة مصرفية مشتركة جديدة للخدمات:** إنشاء مؤسسة للتسيير يسند إليها مهمة تسيير المقاصة الآلية، بحيث يجب أن تكون منتمية إلى شركة البنوك (ABEF)[1].

ج- **إعداد مشروع ميثاق مصرفي مشترك:** إن تناثر النصوص التنظيمية المتعلقة باستغلال وسائل الدفع، والصعوبات والمعاملات التي لوحظت على مستوى معالجة حوادث الدفع، تحت انتهاج السبيل التالي:

---

[1] حسام الدين معمري، دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص42-44

إعادة صياغة النصوص التنظيمية وتكييفها خاصة مع الجوانب المتعلقة بالخيارات التكنولوجية والحلول المشتركة، ومع الامتيازات التي يوفرها الانترنت والصيرفة الالكترونية والتجارة الالكترونية، ومع البريد المتبادل بين البنوك، والقواعد العلمية ومواقيت المقاصة الآلية والمحاسبية.

د- تشخيص أنظمة الدفع المتواجدة: تسمح هذه العملية بدراسة المشروع المستقبلي للإتصالات وعصرنة البنوك على قواعد وأسس سليمة.

الفرع الثالث: شروط المساهمة والقواعد المتبادلة في المقاصة

أولا: شروط المساهمة

- على المساهمين في المقاصة الآلية تقبل تساوي قيمة التسجيلات الإلكترونية مع قيمة التسجيلات على الورق.
- لا يمكن لأي مساهم غير مباشر تمثيل مساهم من نفس النوع.
- تسديد تكاليف المشاركة والمبادلة المحددة في الإتفاقية.
- إحترام قواعد المبادلة التقنية لإيرادات المقاصة الآلية.
- المساهمون في المقاصة الآلية هم اعضاء (SIB) الذين يقبلون استقبال العمليات الموطنة لديهم في شكل عمليات مصرفية.

ثانيا: قواعد المبادلة في المقاصة الآلية

- تجري العمليات في نظام المقاصة الآلية بصفة أوتوماتيكية آلية من بداية المبادلة حتى التسديد، كما تقوم المعالجة المحاسبية استنادا إلى المعطيات الإلكترونية التي قدمها المساهمون.
- تمر مبادلة القيم المصورة المتبادلة بين البنك المرسل والبنك المتلقي عبر مركز مبادلة صورة القيم.
- يتحمل كل بنك مسؤولية المعلومات التي أدخلها إلى النظام الآلي[1].

[1] حسام الدين معمري، دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص45-46

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستنتج أن استعمال شبكات الاتصال المتطورة والتكنولوجيا المعلوماتية يلعب دورا هاما في ضمان أمن وسرعة المعاملات المصرفية ومقاصاتها الآلية، بعدما كانت تتم بمجوعة من الطرق التقليدية، و من أهم هذه الوسائل المستحدثة بطاقات الائتمان التي أدت إلى إيجاد الحل البديل للعديد من المشاكل في العهد القديم، فقد سمحت باختصار الوقت المخصص لمعالجتها وتجنب تكاليف التنقل مع التقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصصا لذلك، كما شجع على قيام خدمات مصرفية إلكترونية وإتساع الأفاق أمام التجارة الالكترونية.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة حول الدفع الإلكتروني والأداء البنكي

تمهيد:

قبل تناول موضوع الدراسات السابقة حول الدفع الإلكتروني والأداء المالي البنكي وجب علينا أولا التعرف على الأداء المالي البنكي والإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بهذا الأخير من عموميات ومفاهيم تجعلنا على دراية تامة بهذا الموضوع، وبعدها سنحاول مناقشة بعض الدراسات السابقة حول الموضوعين السابق ذكرهما (الدفع الإلكتروني والأداء المالي البنكي) وكذا محاولة إبراز أهم الإختلافات بين هذه الدراسات.

ومن أجل تسليط الضوء على كافة هذه النقاط إرتأينا أن نقسم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي البنكي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بدراستنا

المبحث الأول:

ماهية الأداء المالي البنكي

المطلب الأول:

عموميات حول الأداء البنكي

تهدف المجتمعات الإنسانية على إختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة وذلك بما يرفع معدلات نموها الإقتصادي، ولهذا أعطي لمعدلات الأداء أهمية بالغة خاصة في المؤسسات البنكية، رغم صعوبة القياس في هذه المؤسسات الخدمية، ونظرا للدور الذي تلعبه البنوك في توفير المواد التمويلية وفي تأدية الخدمات البنكية لعملائها إكتسب تقييم الأداء أهمية خاصة.

الفرع الأول: مفهوم الأداء البنكي

توجد عدة دراسات وأبحاث من الناحية النظرية والتطبيقية تهدف إلى تدقيق مفهوم الأداء البنكي إلا أنه لا يوجد إتفاق عام حول تعريفه وتعود أسباب تنوع وإختلاف التعاريف التي أعطيت لمفهوم الأداء إلى كونه مفهوم واسع الإستعمال متطور ومتعدد المكونات وسنحاول الإلمام بالجانب النظري لمفهوم الأداء البنكي.

أولا: تعريف الأداء البنكي

- **التعريف الأول:** يقصد بالأداء البنكي تلك الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف[1].

- **التعريف الثاني:** ويعرف أيضا بأنه الاستخدام الهادف والمنتج لكل المعارف والوسائل التي توفرها العلوم والتكنولوجيا والتجربة العلمية، بحيث يمكن البنك من الوصول إلى الأهداف المراد الوصول اليها بأقل تكلفة وجهد[2].

الفرع الثاني: مجالات الأداء البنكي

تتنوع المجالات التي تغطي أهداف أطراف البنك عن اختلاف توجهاتهم وتطلعاتهم حتى يمكن القول إن نجاح البنك في عكس صورة أداءه بحيث يغطي هذا الأخير كافة المجالات التي يستطيع من خلاله مختلف الأطراف من الوقوف على ما يطمحون إليه، لذلك يمكن عرض المجالات التالية:

---

[1] حمزة حيدر، «علاقة القرار الإستراتيجي في الأداء المصرفي –دراسة تحليلية–»، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 68، الجامعة المتنصرية، 08 جانفي 2008، ص78

[2] أحمد طرطار، **الترشيد الإقتصادي للطاقة الإنتاجية للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص10

أولا: مجال الفاعلية

هو المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي، لذلك فإن فعالية المعيار تقيس مدى تحقيق البنك لأهدافه انسجاما مع البيئة الخارجية التي يعمل فيها من حيث استغلال الموارد المتاحة وقدرة المصرف على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، وقد تم اعتماده كمؤشر أساسي في تقييم أداء البنك وقياس سبل فاعليته[1].

ثانيا: مجال الأداء المالي والتشغيلي

يجمع مجال الأداء المالي والتشغيلي بين مفهومين مفهوم الأداء المالي ومفهوم الأداء العملياتي، إذ يستخدم في قياس المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية كالحصة السوقية ونوعية المنتج فضلا عن فعالية التسويق وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات البنك[2].

ثالثا: مجال الأداء المالي

يرتبط هذا المجال بالجانب المالي ويشير إلى مفهوم ضيق للأداء في منظمات الأعمال لأنه يهتم بالمخرجات المحققة من الأهداف المالية.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء البنكي

من أهم العوامل التي تؤثر في أداء البنوك نذكر ما يلي:

أولا: العوامل المنظمية

يقصد بالعوامل المنظمية العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة[3].

أ- **حجم الأعمال:** إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تركيبتها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك الأمر الذي يساهم في تحسين إنتاجيته وربحيته.

ب- التكنلوجيا المستخدمة: وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل البنكي، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات البنكية وتخفيض التكلفة و زيادة الربحية.

---

[1] علاء فرحان طالب، **الحكومة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص67

[2] أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء الملي للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار–، رسالة ماجستير، تخصص إدارة، ص89

[3] محمد أمارة، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية على البنط الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار–، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، ص89

ج- الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات البنكية والسمعة الحسنة للبنك.

ثانيا: العوامل القانونية والسياسية: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك والقوانين المنظمة للعمل البنكي في هذا البلد[1].

ثالثا: العوامل الاقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل الإقتصادية كالنظام الاقتصادي الذي يتواجد فيه البنك، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الإستثمارية المتوفرة.

رابعا: العوامل الاجتماعية: تتضمن العوامل الاجتماعية نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي توجد فيه البنوك وقد تقف هذه العوامل في كثير من الأحيان عائقا أمام تحسين أداء البنك.

المطلب الثاني:

مفهوم الأداء المالي للبنوك

يعتبر الأداء المالي من أكثر الميادين استخداما لقياس أداء المصارف، لأنه يمتاز بالاستجرار والثبات ويساهم في توجيه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح، حيث صار تحقيق الربحية والبقاء والتطور، غاية لكل بنك مهما كانت طبيعته أو اختلف مجال عمله، وقد تعلق تحقيق هذه الغاية برفع الأداء المحقق من قبله.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

- **التعريف الأول:** هو التشخيص السليم للصحة المالية من اجل معرفة ما ان كانت المؤسسة لديها القدرة على توليد قيمة والصمود في المستقبل من خلال الاعتماد والارتكاز على عدة اجراءات مالية كإعداد الميزانيات وجداول حسابات النتائج والجداول الاخرى [2].

- **التعريف الثاني:** هو المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة[3].

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الأداء المالي هو: النتائج التي يحاول البنك تحقيقها من المنظور المالي وهو بذلك يمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية، والخطة المالية الناجحة هي التي يكون لنتائجها تأثيرا ايجابيا على الاداء المالي للبنك.

---

[1] زهرة حسن العامري، «أهمية النسب المالية في تقويم الأداء»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007، ص125

[2] أحمد طرطار، **الترشيد الإقتصادي للطاقة الإنتاجية للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص35

[3] علاء فرحان طالب، **الحكومة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص63

الفرع الثاني: معايير الأداء المالي للبنك

وتتمثل في أربع معايير أساسية، هي كالتالي[1]:

أولا: المعايير التاريخية

وتكون مستمدة من فعاليات البنوك ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، وكذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

ثانيا: المعايير القطاعية

تمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء البنوك ومتابعتها دوريا، خاصة وأن البنوك تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط الذي تقارن به.

ثالثا: المعايير التنافسية

وتعد هذه المعايير لغرض مقارنة الاداء المتحقق مع الأداء المالي المتحقق لواحد أو أكثر من منافسيها وميزتها انها تربط اداء الوحدة بصورة مباشرة مع قدرتها التنافسية في مجال أعمالها أو خدمتها وتكون هذه المعايير أكثر فائدة لتحسين الأداء المالي[2].

رابعا: المعايير المستهدفة

وهي نسب تستهدف إدارة البنوك تحقيقها من خلال تنفيذ الخطة المتبعة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للبنوك، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المبحث الثاني:

الدراسات السابقة وعلاقتها بدراستنا

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الدراسات التي تناولت موضوعي الدفع الإلكتروني وكذا الأداء المالي البنكي، ومحاولة مقارنتها مع دراستنا.

---

[1] حميد علي ميعاد، «دور تقييم الأداء في الحد من الفساد الإداري والمالي»، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 39، 2014، ص315

[2] رجاء رشيد عبد الستار، «تقويم الأداء لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية»، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، معهد الإدارة، الرصافة، العدد 31، 2012، ص121

المطلب الأول:

الدراسات السابقة

ونذكر من أهمها مايلي:

أ- محمد درويش الطاهر، لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2017 تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع ومقارنتها بالتجربة العالمية وذلك لمعرفة الحدود التي بلغتها وأهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة، وتقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها مع تلك التقليدية، وكذلك محاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري لأبرز المستجدات الحاصلة في مجال نظام الدفع.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية في انخفاض محسوس في استخدام وسائل الدفع التقليدية، حيث سمح ذلك باختصار الوقت والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصص لها، وفي المقابل شجعت على قيام خدمات مصرفية إلكترونية تتلاءم مع تطوارت العصر من حيث السرعة والفعالية التي يوفرها لها لكنها لا تخلو من بعض العراقيل أهمها ظهور مشاكل تخص الجرائم الإلكترونية.

ب- زواش، زهير روابح ، عبد الباقي، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011/2010، حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة وامكانية مقارنتها بوسائل الدفع التقليدية، ومحاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع ومعرفة الحدود التي وصلت إليها، و معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية، من التطورات الحاصلة في مجال المصرفي وأهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول.

وان تحديث نظام المصرفي الجزائري ليس مرهون فقط بتغير وتحديث الثقافة المصرفية لدى الجمهور الجزائري، بل وأيضا بضرورة القضاء على السوق الموازية وكذلك على مدى جدية القائمين على مشروع تحديث وسائل الدفع.

ج- شاهين ، أيمن أحمد محمد ، مقومات العمل المصرفي الالكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية، رسالة ماجستير، كلية التجارة وقسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2013، حيث تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مقومات العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف الفلسطينية والتعرف على أنظمة الدفع الالكترونية وعلى اشكال التجارة الالكترونية ومزاياها وعيوبها والتعرف على دور المصارف الفلسطينية في تعزيز وتطوير نظم الدفع واقتراح التوصيات اللازمة التي تعزز من دور نظم الدفع الالكترونية في تسهيل المعاملات.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى:

– أنه تتوفر بعض التشريعات المتعلقة بنظم العمليات المصرفية الالكترونية في المصارف الفلسطينية وذلك من خلال توافر بعض الظوابط القانونية ذات العلاقة بحماية البيانات الشخصية وحماية نظم المعلومات من مخاطر الاعتداء على البيانات الشخصية.

– لا يتم معالجة القضايا المالية والمصرفية المتعلقة بأعمال الصيرفة الالكترونية من خلال نظام القضاء بشكل فاعل بالاضافة إلى عدم توافر بيئة تشريعية كافية في فلسطين لاحتضان العمل الالكتروني وتعزيزه في الميدان المصرفي المالي.

– لا يتوافر الوعي والثقافة المجتمعية الكافية للعمليات المصرفية الالكترونية في المصارف الفلسطينية مما يستلزم المتابعة من قبل المصرف لاستكمال الضوابط اللازمة في اطار الخدمات والمنتجات الالكترونية التي يقدمها لغرض تسهيل الخدمات.

د– دراجي أم الخير، مولاي لخضر، أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الاداء البنكي، رسالة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية وعلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2015/2014، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على حالة الخدمات المصرفية الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري وأهمية هذه الخدمات المصرفية الالكترونية على أداء البنوك وضرورة الاهتمام بتطويرها .

حيث توصلت إلى أنه يوفر تقييم الأداء لإدارة البنك معلومات تساعده في مراقبة نشاطه وتوجيهه، حيث أن الخدمات المصرفية الالكترونية لها دورها في تعزيز مكانة البنك وتحسين أدائه.

المطلب الثاني:

علاقة الدراسات السابقة بدراستنا

من خلال ذكرنا للدراسات السابقة ظهر لنا جليا مجموعة من أوجه التشابة والإختلاف بينها وبين دراستنا هذه وسنحاول تبيانها في الآتي:

أولا: أوجه التشابه

– تتفق أغلب الدراسات السابقة وموضوع الدراسة الحالية في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت على المناهج التالية: المنهج الوصفي التحليلي.

– تتفق أغلب الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في ابراز أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز مكانة البنك وتحسين أدائه.

ثانيا: أوجه الإختلاف

– ما يميز هده الدراسة عن سابقتها هو مجتمع العينة فالدراسة الحالية مست بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سعيدة عكس الدراسات السابقة التي مست البنوك التجارية في بيئات أخرى.

– برز الاختلاف أن الدراسة الحالية ركزت على نوعين من أنواع وسائل الدفع الالكتروني البطاقات الالكترونية والتحويلات الالكترونية اما في الدراسات السابقة قامو بدراسة انواع مختلفة مثل الشيك الالكتروني و....الخ .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى ان لأنظمة الدفع الالكترونية دور فعال في تحسين الأداء المالي للبنوك وذلك من خلال تحليلنا للدراسات السابقة، والتي تبين لنا فيها جليا أن استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية له اهمية كبيرة في زيادة مداخيل وايرادات البنك حيث أن البنوك الجزائرية حاولت تبني هذه الوسائل الالكترونية واستخدامها من اجل تقليل التكاليف وربح الوقت وتحقيق الارباح وبالتالي تحسين الاداء المالي، تمثل وسائل الدفع الالكتروني همزة وصل بين البنوك وبين العملاء وذلك من أجل رفع وتيرة أدائها في تقديم الخدمات التي توافق تطلعات الزبائن وذلك من خلال محاولة قياس أدائها باستخدام مؤشرات تقييم الاداء المالي البنكي.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

حول بنك الفلاحة والتنمية

الريفية

تمهيد:

تعتبر البنوك ركيزة أساسية للجهاز المصرفي لأي دولة باعتبارها مصدر أساسي في دعم وتطوير اقتصاد البلد، لذلك أوجب عليها التطوير من خدماتها وعصرنة أنظمتها وتحديث وسائل دفعها بتقنيات إلكترونية حديثة وذلك بهدف زيادة أرباحها.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأساسياته وكيف ساهمت وسائل الدفع الإلكترونية في الزيادة من أرباحه وما هو حجم إنفاقه على تطوير هذه الوسائل من خلال مبحثين أساسين.

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سعيدة

المبحث الثاني: أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنك.

المبحث الأول:

عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة سعيدة

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر والتي تحاول الوصول إلى خدمات متطورة من خلال إدماج العديد من الوسائل الدفع الالكترونية المتطورة لمواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال الخدمات المصرفية في العالم ككل.

المطلب الأول:

تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك نشأة في الجزائر فهدفه الأساسي يتمثل في تمويل الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات بأنواعها.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم106/82 بتاريخ 13/03/1982 فقد تم تخصيص هذا البنك لتمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة فهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع إصلاحات المنظومة البنكية و البنوك التجارية التي تسعى إلى تعظيم أرباحها، ونظار للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر و الدخول في المنافسة، فهذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك و نظام القروض.

لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكالاته صلاحيات واسعة في منح القروض على مستوى48 ولاية، وهيكلة المؤسسات لتسهيل تقديم خدماته، وحيث يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك متخصص في تمويل القطاع ألفلاحي والزراعي وكل الأنشطة التي لها علاقة بهذا القطاع.

الفرع الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأسه مالها مليار دينار جزائري سنه 1985، كما وصل عدد فروعه إلى 185 فرعا و29 مديرية جهوية، وتطور إلى أن أصبح أرس ماله إلى مليارين ومائتي مليون دينار جزائري (22000.000.00 دج) ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته 300 وكالة يخضعون لسلطة 39 مديرية جهوية سنة 2015 ورأسماله (33000.000.000.00دج)

ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ثلاثة مراحل أساسية هي:

- **المرحلة الأولى 1982-1990:** تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعاً لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري و140 وكالة متنازل عنها، من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA)، وخلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية. وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة ذات رأس مال قدره مليارين ومائتي مليون دينار جزائري مقسماً إلى ألفين ومائتي سهم بقيمة مليون دينار جزائري للسهم الواحد.
- **المرحلة الثانية 1991-1999:** بعد صدور قانون النقد والقرض والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، كما وسع آفاقه إلى مجالات أخرى من أنشطة الاقتصادية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وعليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه " بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ".
- **المرحلة الثالثة من 2000-2002:** تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال تشجيع الاستثمار وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي إطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجيهات الاقتصادية الجديدة عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسة الإقراض حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وفي نفس الوقت طور مستوى أدائه مسايرة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين فقد أصبح البنك اليوم يحتضن 290 وكالة و 36 مديرية جهوية حيث يشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية 7000 عامل ما بين إطار وموظف، ونظراً لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف هذا البنك في قاموس مجلة البنوك (ط 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية .

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المصدر: متحصل عليه من وثائق البنك.

الفرع الثالث: تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بسعيدة

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 82/106 تم فصل هذه المصلحة، وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص بولاية سعيدة.

وفي سنة 1988م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك، حيث وضع تحت إشرافها كل الوكالات الموجودة بسعيدة حيث انه كان عدد عمالها حين ذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية وتم في تاريخ 1992 م إلغاء المديرية الجهوية بولاية سعيدة واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998. أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمال إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى. وفي مطلع سنة 2001 م تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها اسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا ما يزيد 90عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، إضافة إلى قرابة 25عاملا في إطار الإدماج المهني، وهي تعد المديرية الجهوية الوحيدة لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية، فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة بالولاية ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بسعيدة من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

الفرع الرابع: التعريف بوكالة سعيدة بنك (BADR):

تقع وكالة بدر 020 في وسط سعيدة قرب الولاية حيث يشهد هذا الموقع حركة كبيرة لاشتماله على مختلف المراكز الحيوية والمجمعات التجارية والإدارات بالإضافة إلى وجود بجانب هذه الوكالة وكالات لبنوك أخرى وهي القرض الشعبي الجزائري CPA البنك الوطني الجزائري BNA وغير بعيد عنها يوجد بنك التنمية المحلية BDL تضح الوكالة معها المجمع الجهوي مما يميزها عن الوكالات السالفة الذكر والتي توجد مجمعاتها الجهوية بالبيض ووهران.

الفرع الخامس: أهم المشاريع التي تمولها الوكالة هي:

- النشاط الفلاحي بشتى أشكاله، حبوب، خضر وفواكه، الزراعة الصناعية.
- تربية الحيوانات بكل أنواعها "الدواجن، الأبقار، المواشي... الخ.
- الصناعة الغذائية بشتى أنواعها، اللحوم، السمك، الحليب ومشتقاته، الخبز، السكر، الشاي...الخ.
- صناعة المشروبات مثل المشروبات الغازية، المياه المعدنية.... الخ.
- صناعة التبغ، والتغليف بمختلف أنواعه (الخشب البلاستيك، الزجاج ...إلخ).

المطلب الثاني:

وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يقوم بمجموعة من الوظائف والمهام وله أهداف ويقدم خدمات وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: وظائف البنك

وتتمثل فيما يلي:

أ – وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخطط لها من خلال: العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية، وتطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء أولوية لحاملي شهادات إعلاء الدعم الإعلامي.

ب – عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:

– تصفية المشاكل المالية.

– أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.

– تمويل التجارة الخارجية.

– الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية من اجل تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

ج– تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة، وهذا من اجل تطوير الموارد والعمل على تخفيض تكاليفها، ومحاولة الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية، ومسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

الفرع الثاني: أهداف البنك

ونلخصها في توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات وإعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وتجديد الثروة وعصرنتها وأيضا إشراك الزراعة وتنميتها في مجال الإنتاج الوطني والسعي للاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم.

غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك على رفع الموارد بأفضل التكاليف من اجل التسيير الدقيق للخزينة، وتحفيز هيئة الموظفين.

الفرع الثالث: مهام البنك

تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها ومنح القروض والمساعدات من أجل تطوير قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحية والصناعية، ويقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالعرض والصرف والخزينة التي

لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله أو استخدامها ويشارك في جمع الادخار الوطني، وتحتوي الوكالة على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها إمكانيات بشرية مؤهلة ومهنية وضعت لتسهيل العمل. كما تقدم الوكالة خدماتها على مستوى مصلحة الصندوق ومصلحة الاستغلال، مصلحة التعامل مع الخارج وخلية الإدارة.

الفرع الرابع: الخدمات البنكية عن بعد

توفر وكالة سعيدة أنظمة البنك الالكتروني التي تسمح للزبائن بالاطلاع مباشر على حساباتهم وطلب دفاتر الشيكات على شبكة الأنترنت والسماح أيضا للمؤسسات بتحويل أجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم، من خلال خدمة (BADR NET) وللإجابة على استفسارات الزبائن باستعمالهم لخدمة بدر اتصال.

أ- خدمة بدر نات:

حيث يستفيد منها الزبون أو المتصرف الزبون: هو صاحب الحساب الذي له الحق في إبرام العقد مع البنك للاستفادة من خدمات بدر نات، ما يمكنه من تعيين متصرف لهذا الحساب للقيام ببعض العمليات بواسطة بدر نات.

- **المتصرف:** يعين من طرف صاحب الحساب للقيام ببعض العمليات عن طريق بدر نات.

*** شروط الاستفادة:**

- أن يكون للزبون حساب أو عدة حسابات جارية لدى البنك.
- ألا يكون الحساب بدون رصيد.
- ألا يكون لدى الزبون منازعات مصرفية مع البنك.
- أن يتقدم بطلب رسمي للاشتراك.
- أن يلتزم بالعقد الذي يبرمه مع البنك.

الجدول رقم 01: يوضح قيمة الاشتراكات في بدر نات

الخدمات	الخدمات المقدمة	الوسيلة	الفردية	الجماعة(الشركة)
ويب	. مراقبة الرصيد . مراقبة حركة الحساب . تحميل كشف الحساب . البحث عن العمليات . البحث عن الرصيد القديم	الانترنت بتدفق غير محدود	تقدر قيمة الاشتراكات خلال الشهر حوالي 200دج صافي خارج الرسم	تقدر قيمة الاشتراكات خلال الشهر حوالي 600دج صافي خارج الرسم

المصدر: متحصل عليه من وثائق المقدمة من طرف البنك

يمثل الجدول أعلاه قيم الاشتراكات في خدمات ويب باستخدام شبكة الانترنت من خلال استعمال الخدمات التالية:

- **مراقبة الرصيد:** تسمح هذه الخدمة للعميل بمعرفة حسابه الجاري وعلى حسابات التوفير من دون تحمل عناء الذهاب الى البنك.
- **مراقبة حركة الحساب:** تتيح هذه الخدمة جميع العمليات التي تتم على مستوى الحساب من إيداع من تحويلات مالية وكشف الرصيد او سحبه.
- **تحميل كشف الحساب:** تتيح هذه الخدمة تحميل معاملات الزبون على جهاز الكمبيوتر الشخصي بالحصول على كل العمليات في شكل ملف pdf.
- **البحث على العمليات:** تسمح هذه الخدمة بالبحث عن العمليات الخاصة بحساب العميل.
- **البحث على الرصيد القديم:** تساعدنا هذه الخدمة بالبحث والكشف عن عمليات الإيداع والسحب والتحويلات المالية الأخرى التي قام الزبون بإجرائها منذ مدة زمنية معتبرة.
- **الحساب الجاري:** هو الحساب الذي يكون أحد طرفه مصرف من المصارف يودع لديه العميل مبلغا من المال له الحق في سحبه كله أو بعضه في أي وقت ولا تدفع عليها فوائد حيث يتم سحبها بواسطة شيكات أو إيصالات أمر الدفع يحررها العميل. وتحسب قيمة الاشتراكات (BADR NET) في شكل اقتطاعات الحساب الأساسي والحساب الثانوي خارج الرسم.

ويتكون من حساب أساسي: يقوم العميل بتغذيته، ورقمه التسلسلي 200.

- **الحساب الثانوي:** فهو فرع من الحساب الأساسي ورقم التسلسلي 260، ويفتح لصالح العميل مثل حصوله على الخدمات السكنية او قطعة أرض مرفقة بمبلغ مالي.

ب- خدمة بدر اتصال (ITTISSALAT BADR):

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإصدار خدمة جديدة تتمثل في "مركز اتصال"، وضعت تحت تصرف زبائنها لمعرفة انشغالاتهم المتمثلة في:

- كيفية فتح حساب بنكي.
- كيفية الحصول على قرض بنكي.
- الاستفسار عن قرض بنكي معين مثل قرض تحدي او رفيق.
- الاستفسار عن عمليات بنكية.
- الاستفسار عن الخدمات التي يقدمها البنك.

الفرع الخامس: عرض الهيكل التنظيمي لمجمع الجهوي للاستغلال بسعيدة

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة سعيدة 020_

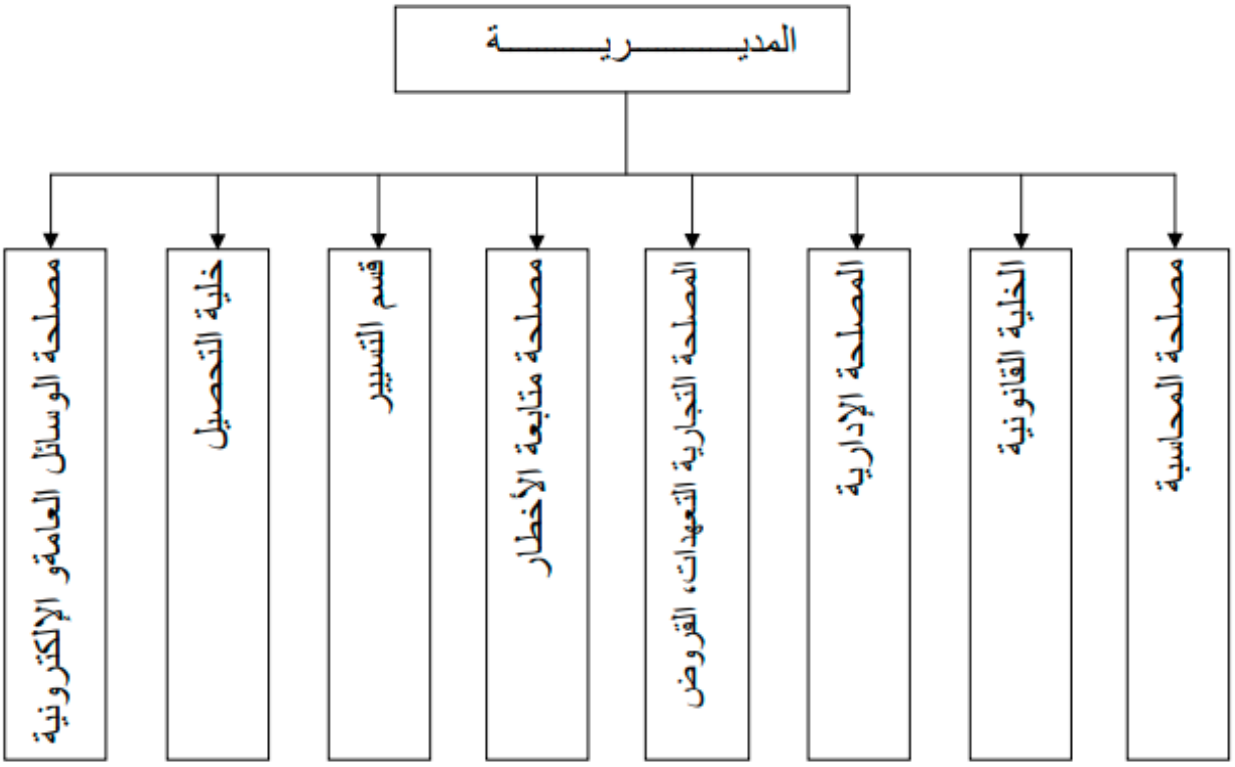

المصدر: متحصل عليه من الوثائق الخاصة بالبنك.

يتضمن هيكل بنك البدر العناصر التالية:

أولا: قسم التسيير

يتمثل فيما يلي:

أ- **المديرية العامة:** وهي مكونة من الرئيس المدير العام الذي تحدد صلاحياته من قبل مجلس الإدارة ويساعده في تسيير شؤون البنك ثلاثة مدراء عامين، ومسؤول عن قسم العلاقات الخارجية للبنك ومهام المديرية العامة تدخل في إطار التصريح بسياسة العامة والسلطات الممنوحة له.

ب- **المديريات المركزية:** تتكون من اربعة مديريات مسيرة من طرف مديرين مركزيين، وتقع تحت سلطة المدير العام وتتمثل مهامها في ما يلي:

- تطبيق استراتيجية وسياسية التنمية للبنك.
- التنظيم العام للبنك وعلاقته مع الغير.
- تطبيق قواعد تسيير الموارد البشرية والوسائل العامة.

ج- **المديرية العامة المساعدة " الموارد، القروض والتحصيل"**:

- موصولة مباشرة برئيس المدير العام تقع تحت مسؤولياتها.

– ضمان حسن تنفيذ المهام المنوطة بالمديرية المركزية.

– اقتراح وضع كل المقاييس القابلة لتحسين مستوى عوائد البنك.

د– المديرية العامة المساعدة (الإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة): وهي مرتبطة برئيس المدير العام المكلفة بمتابعة الاعمال المحاسبية والمالية والإعلام الآلي ومن مهامها:

– تحضير وسائل المحاسبة القانونية والتنظيمية للبنك في إطار النظم والقواعد المحاسبية الجديدة المفروضة من السلطات النقدية.

– ضمان التسيير الفعال للخزينة والتكفل بتطوير وسائل الإعلام الآلي.

– وضع أدوات لقياس وتحليل نشاط البنك.

– وضع أدوات لمراقبة ومتابعة خزائن الوكالات مع مراقبة سقف الائتمان.

هـ– المديرية المساعدة (الإدارة والوسائل): وهي الأخرى تقع تحت سلطة رئيس المدير العام مكلفة بمتابعة الأعمال الإدارية، وتأهيل الموارد البشرية والشؤون القضائية ومراقبة التسيير، ومن أهم مهامه:

– المشاركة في تحضير سياسة الموارد البشرية.

– تنظيم واعداد الدراسات القانونية ومتابعة المنازعات.

– وبصفة عامة هي المسؤولة عن تسيير كل ما يتعلق بالوسائل العامة سواء البشرية أو المادية للبنك.

شكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لولاية سعيدة

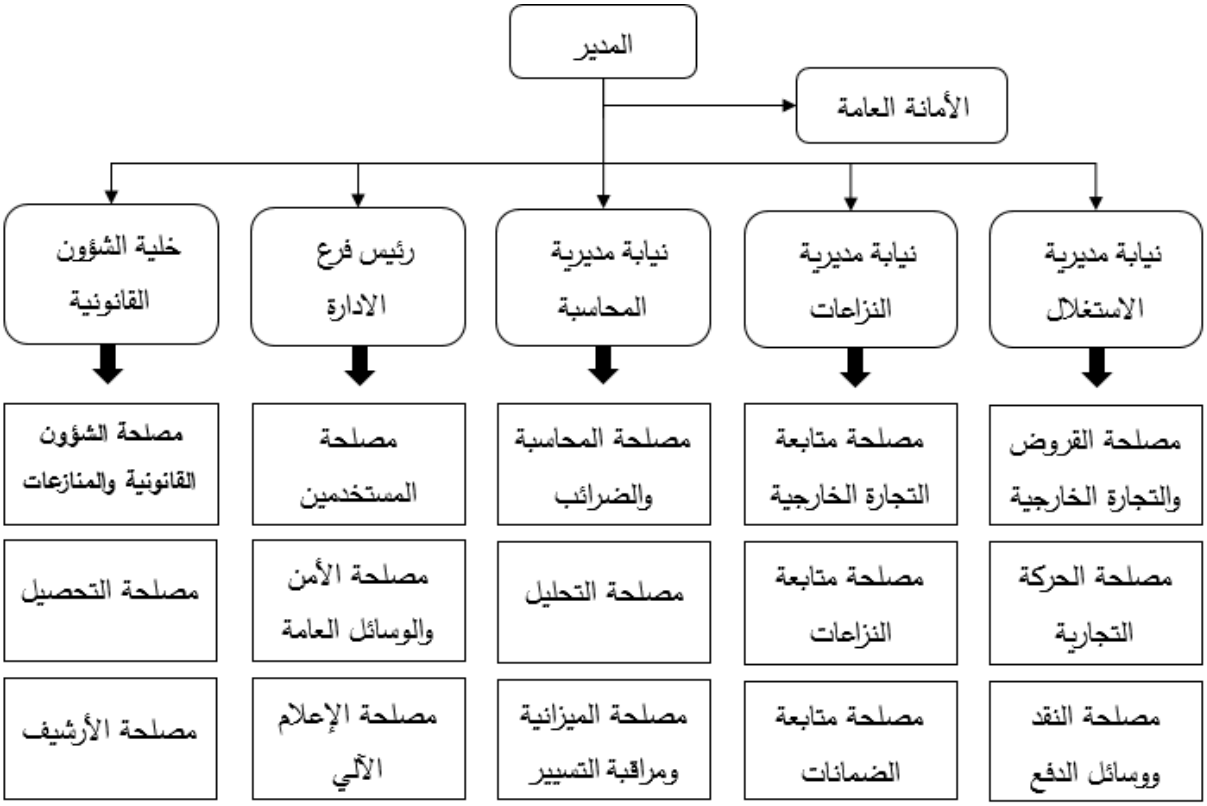

المصدر: متحصل عليه من وثائق البنك.

المبحث الثاني:

أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنك

تعتبر وسائل الدفع الالكتروني أحد أسباب التي سهلت عملية الإيصال الفوري للمعلومات الى العملاء في الوقت الحالي، أي في الوقت والمكان المحددين من قبلهم، إضافة إلى استخدامها للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا قواعد البيانات والتنقيب عن البيانات أصبحت وسائل الدفع الالكتروني تزود العملاء بنظم ذاتية ذات استجابة فورية من خلال تفاعل بعيد، فوسائل الدفع الالكترونية موجهة للعميل بالدرجة الأولى، فهي تؤثر مباشرة على الأداء المالي وبالتالي تحقيق أكبر عائد بأقل تكاليف.

المطلب الأول:

واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في البنك

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات وأصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت متأخرة عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

الفرع الأول: إنشاء شركة الصفقات النقدية (SATIM**)**

في إطار تطوير تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية، وتحسين الخدمة المصرفية، علاوة على مستوى هذه المصارف، تم إنشاء شركة DAB على زيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآلية ذات أسهم ما بين المصارف الوطنية (بنك الجزائر الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للادخار والتوفير، القرض الشعبي الجزائري، لصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)، تم انشاء شركة المساهمة عام 1995، تقوم بصناعة الإشارة السرية تنشأ هذه بموجب عقد تبرمه شركة المساهمة مع شركة بموجب عقد تبرمه شركة المساهمة مع شركة Société Algérienne d'automatisation des transactions (**SATIM**) الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بأجال وإجراءات التسليم، إضافة إلى عمليات ربط الموزعات الآلية ومصالحsatim عن طريق شبكة اتصال PAC X – 25DZ من شأنها سماح القيام بعمليات السحب داخلية كانت أو محولة.

كما أن شركة (**SATIM**) تشرف على مركز المعالجة النقدية بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة المزورة.

فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل زبون، كما يراقب هذا المركز الإشارة السرية، كما ال أن سحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه بعد ذلك وعلى الساعة الصفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم وتنظمها حسب كل مصرف موجود في الشبكة بين المركز وجميع المصارف المشاركة وتسجل العمليات لدى جميع المصارف ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف. و لهذا يمكن القول أن عملية السحب تتم في أسلوب نصف مباشر فتوجد شبكة بين المصارف و شركة SATIM، وهذا ما يخلق نوعا من المخاطر، إضافة إلى ان اقبال الناس على استخدامها ضعيف لأسباب عديدة منها كثرة الأعطاب والأخطاء والميول للحرية والإحجام عن إظهار أية معلومات أمام الناس إضافة إلى التوزيع غير الجيد للموزعات الآلية .ورغم هذا تبقى النقود العادية الأكثر استعمالا في المعاملات بين الجزائريين لانعدام الثقة في الوسائل الأخرى و يدل هذا على أن النظام المصرفي الجزائري مازال متأخرا كثيرا في هذا الميدان.

الفرع الثاني: البطاقات الإلكترونية الموجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نجد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة أنواع من البطاقات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **بطاقة (CIB):** تتميز هذه البطاقة البنكية بتوفر الوقت والجهد، وتتميز بالسرعة والتوفر في كل المناطق الإقليمية. يكون السحب حسب الدخل الشهري المنصوص عليه في العقد بين العميل والبنك، أي يمكنه سحب 80% من هذا الدخل، كما يمكنه سحب هذه النسبة على عدة مرات.

هذه البطاقة صالحة لمدة سنتين وتجدد تلقائيا لم ما تلغى من طرف البنك أو صاحب البطاقة، ويتم استعمالها من خلال رقم سري خاص بصاحب البطاقة، وهي نوعان كلاسيكية وذهبية:

- **البطاقة الكلاسيكية:** وهي متاحة للعملاء ذوي الدخل المنتظم وتوفر خدمات الدفع وسحب ما بين البنوك.

الشكل رقم 04: صورة لبطاقة CIB Classique

المصدر: متحصل عليه من وثائق البنك

- **البطاقات الذهبية:** متاحة للعملاء الذين تكون دخولهم مرتفعة السقف لأكثر من السابق.

الشكل رقم 05: صورة لبطاقة CIB Gold

المصدر: متحصل عليه من وثائق البنك

ب- بطاقة (CBR)**:** هي بطاقة سحب وطنية تسمح لحاملها بتسديد المشتريات من السلع والخدمات من مختلف المحلات التجارية، ودفع فواتير المطاعم والفنادق المشتركين في شبكة بنك بدر، وكذلك القيام بسحوبات نقدية من الوكالات البنكية لبنك بدر.

الشكل رقم 06: صورة لبطاقة CBR

المصدر: متحصل عليه من وثائق البنك

ج- بطاقة **(BADR TAWFIR)**: هي بطاقة سحب وطنية، تمنح للأشخاص الذين يمتلكون حساب توفير في البنك.

الشكل رقم 07: صورة لبطاقة توفير

المصدر: متحصل عليه من وثائق البنك

الشكل رقم 08: مراحل تطور بطاقات الدفع في الجزائر

المصدر: متحصل عليه من وثائق البنك

المطلب الثاني:

الدراسة الميدانية لوسائل الدفع الالكتروني لدى البنك

لقد قمنا بهذه الدراسة من اجل معرفة إذا كان هنالك دور لوسائل الدفع الالكترونية في تحسين اداء البنوك ام لا، وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري عل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سعيدة، بعد التطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بأنظمة الدفع الالكترونية وكذلك عرض بعض مؤشرات تقييم الاداء وتحليل بعض الدراسات السابقة التي لديها علاقة بموضوع محل الدراسة.

الفرع الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

أ- عينة الدراسة:

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة التطبيقية، وكما رأينا فإن هذا البحث يناقش دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية، إذ أن ميدان الدراسة يتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سعيدة 020، بالاعتماد على احصائيات حول عدد مستخدمي البطاقات البنكية وعدد التحويلات المالية الالكترونية وجدول حسابات النتائج، واحصائيات حول عدد مستخدمي البطاقات البنكية وعدد التحويلات المالية الالكترونية.

وكذلك حساب بعض مؤشرات تقييم الأداء:

- نسبة مؤشر العائد على الأصول = النتيجة الصافية \ مجموع الأصول ×100٪،
- نسبة مؤشر الرافعة المالية = الأموال الخاصة امجموع الأصول ×100٪،
- نسبة مؤشرة منفعة الأصول = الايرادات \ مجموع الأصول ×100٪،
- نسبة مؤشر هامش الربح = النتيجة الصافية \ الايرادات ×100٪،
- العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة × 100٪.

ب- فترة الدراسة:

لقد قمنا باختيار أربع سنوات الاخيرة 2017-2020 للبنك محل الدراسة لأنها الاقرب الى التطورات الحديثة، حيث قمنا بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة لدى البنك.

ج- الأدوات المستخدمة في الدراسة :

- المنهج التحليلي.
- مخرجات نظام **EXELE**.
- نظام **SPSS**.

د- مصادر الدراسة:

لقد تم الاعتماد في جمع المعطيات على مصدرين من مصادر المعلومات تمثلت في:

- **المصادر الثانوية:** حيث تم معالجة الجزء النظري للدراسة الميدانية من خلال الاعتماد على الكتب والأبحاث، والمقالات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.
- **المصادر الأولية:** بهدف معالجة الجانب الميداني للدراسة، اعتمدنا على جمع المعطيات الأولية من خلال المقابلة الشخصية التي تحصلنا فيها على المعلومات والتقارير السنوية للبنك.

الفرع الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

أ- عرض البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية للبنك محل الدراسة:

الجدول رقم 02: يوضح تطور عدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية الالكترونية لبنك بدر من الفترة 2017-2020

السنوات / العناصر	2017	2018	2019	2020
عدد البطاقات الالكترونية CIB	152,327	191,243	214,643	252,367
عدد التحويلات الالكترونية المالية	245,238	293,253	331,921	3,812,341

المصدر: مقابلة شخصية مع المكلف بالدراسات، بنك بدر- سعيدة 020 - يوم 2021/05/18.

التعليق:

من خلال الجدول رقم 02 تبين لنا أنه يوجد تطور في اصدار عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في بنك بدر، حيث بلغ عدد البطاقات الالكترونية للبنك خلال سنة 2017 حوالي 152,327 بطاقة كما لاحظنا أنه في ارتفاع مستمر خلال السنوات 2018،2019،2020 حيث بلغ عدد البطاقات خلال سنة 2020 حوالي 252,367، وهذا ما لاحظناه بالنسبة للتحويلات المالية الالكترونية التي شهدت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأربعة حيث بلغ خلال سنة 2017 حوالي 245,238 تحويلا ماليا الكترونيا أما في السنة الأخيرة 2020 بلغ عدد التحويلات 3,812,341.

ب- قياس مؤشرات تقييم الأداء:

- مؤشر العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم 03: العائد على حقوق الملكية لبنك بدر خلال الفترة 2017-2020

السنوات	2017	2018	2019	2020	المعدل الحسابي
العائد على الملكية (%)	71	75.52	72.08	72.84	72.86

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق الممنوحة من طرف البنك

الشكل رقم 09: يوضح مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك خلال الفترة الممتدة بين 2017-2020

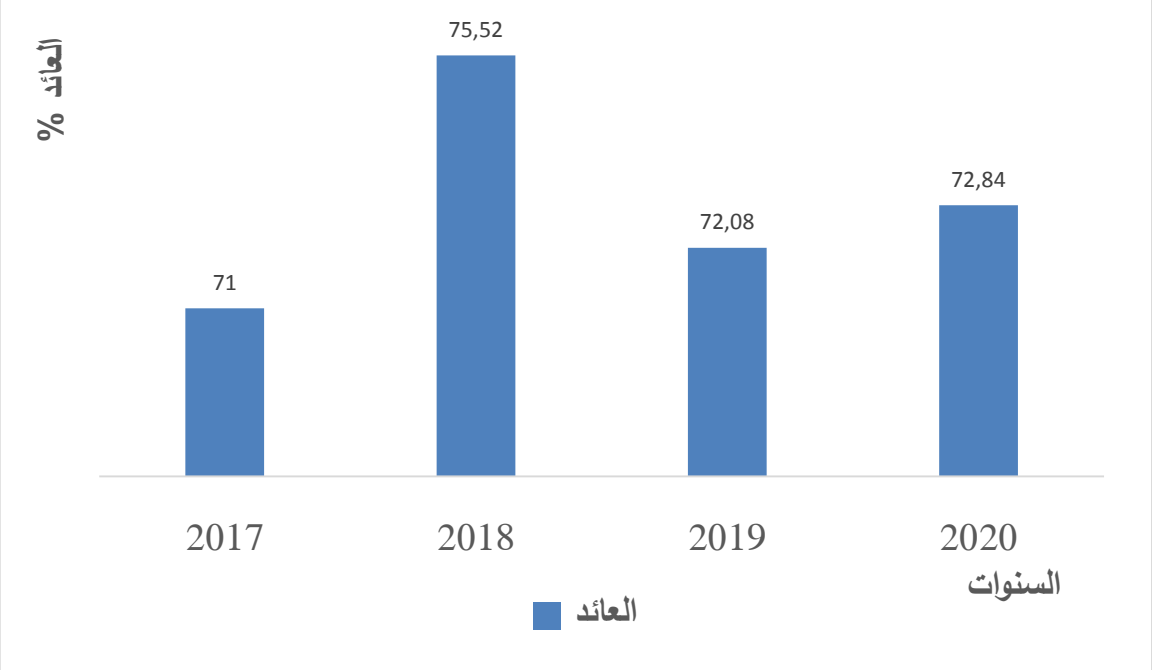

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج EXCEL

التعليق:

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية أخذ قيما مختلفة خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت معدلاته بين 71 كأدنى عائد سنة 2017 وشهد ارتفاعا بنسبة 4.52 % في السنة الموالية (2018) ثم انخفض إلى 72.08 في سنة 2019 ثم عاد إلى الارتفاع في سنة 2020 بمعدل قدره 72.84.

ملاحظة: يدل ارتفاع نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية على أن البنك له القدرة على استخدام موارده في توليد الأرباح وكفاءة في تحقيق عائد أكبر وذلك باستخدامه عدة آليات للتمويل.

- العائد على الأصول:

الجدول رقم 04: العائد على الأصول لبنك بدر خلال الفترة 2017-2020

السنوات	2017	2018	2019	2020	المعدل الحسابي
العائد على الأصول (%)	10.8	11	10.6	32.4	16.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

الشكل رقم 10: يوضح مؤشر العائد على الأصول للبنك خلال الفترة الممتدة بين 2017-2020

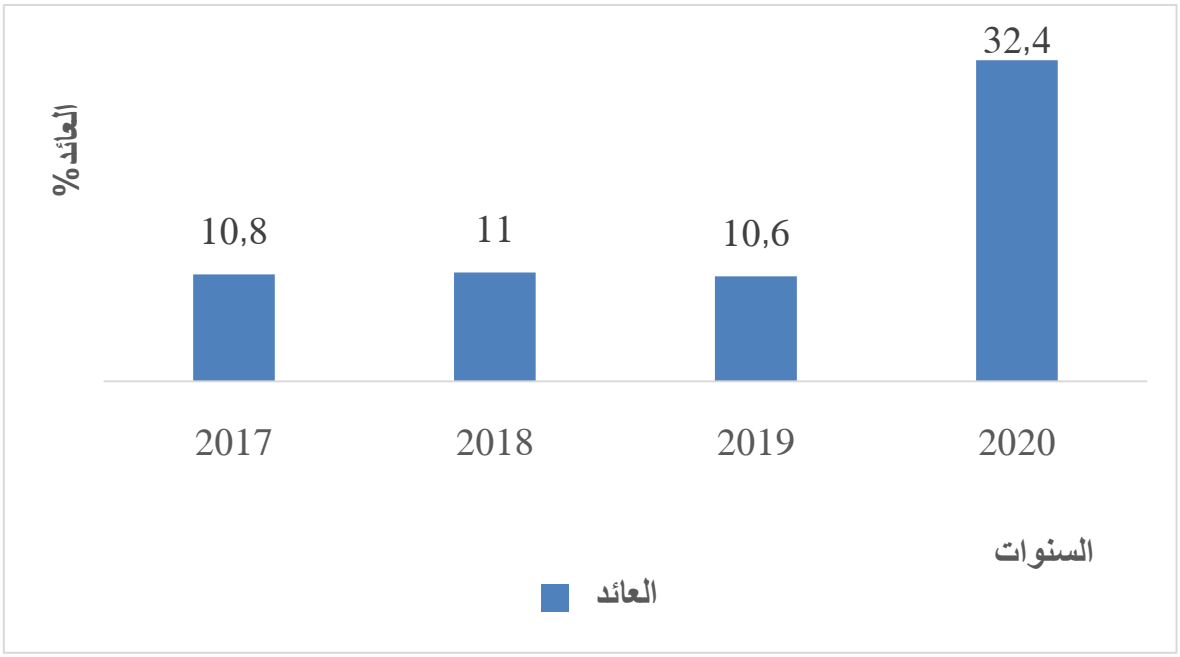

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج EXCEL

التعليق:

من خلال الشكل تظهر نتائج العائد على الأصول أن البنك شهد ارتفاع في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث قدرت قيمة العائد على التوالي بنسبة 11%، 10.8% ثم عاد إلى الانخفاض في سنة 2019 إلى 10.6%، ثم لوحظ ارتفاع كبير في السنة الأخيرة 2020 مقارنة بالسنوات التي سبقتها بعائد قدره 32.4%، وسبب ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة البنك واستخدامه الأمثل للأصول.

- الرافعة المالية:

الجدول رقم 05: الرافعة المالية للبنك خلال الفترة 2017-2020

السنوات	2017	2018	2019	2020	المعدل الحسابي
الرافعة المالية %	15	14.6	14.7	15.7	15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الشكل رقم 11: يوضح مؤشر الرافعة المالية للبنك خلال الفترة الممتدة بين 2017-2020

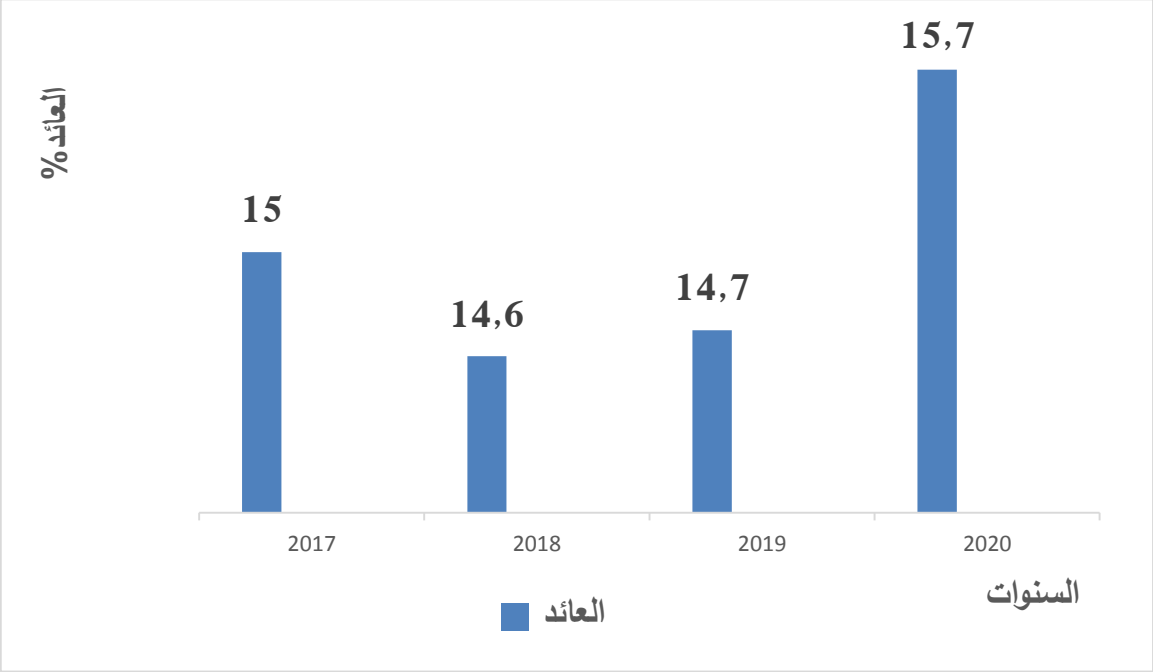

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج **EXCEL**

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين قيم معامل الرفع المال بالنسبة للبنك قد عرف انخفاضا خلال السنوات 2017-2018 حيث قدر على التوالي بمعدل حسابي قدره 15، 14.6، ثم ارتفع ارتفاعا طفيفا في سنة 2019 حيث قدر بـ 14.7 أما في السنة الأخيرة 2020 قد ارتفع ارتفاعا كبيرا قدر بـ 15.7%.

- منفعة الأصول (**AU**):

الجدول رقم 06: منفعة الأصول للبنك خلال الفترة 2017-2020

السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	المعدل الحسابي
منفعة الأصول (%)	26	20	23.9	30	25.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

الشكل رقم 12: يوضح مؤشر منفعة الأصول للبنك خلال الفترة 2017-2020

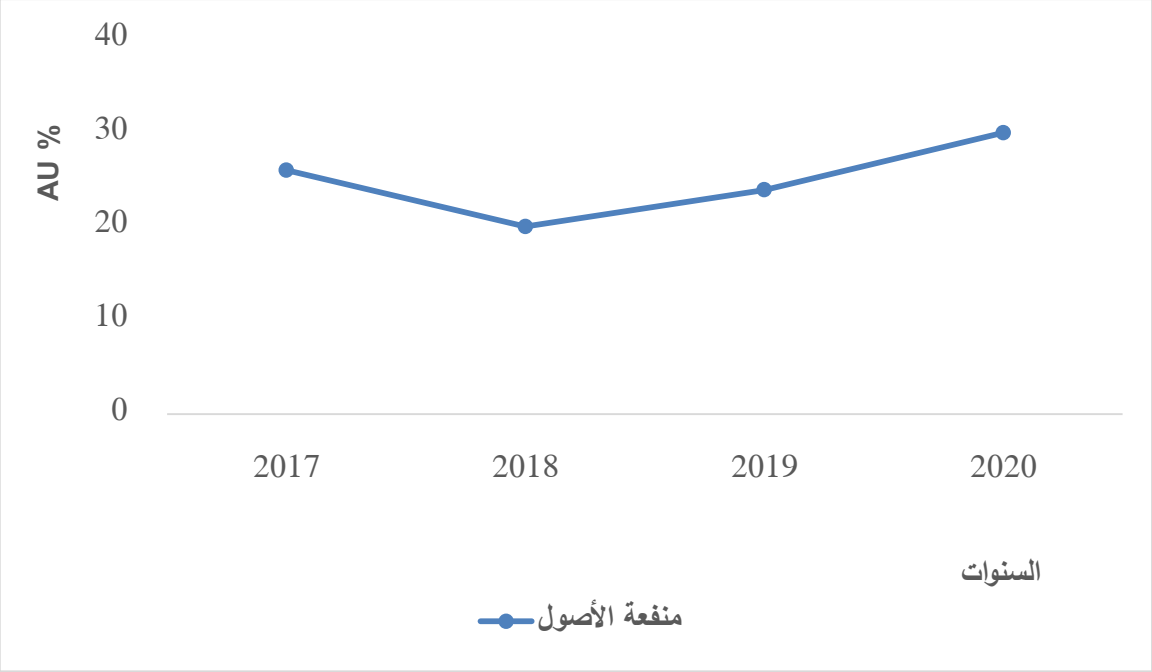

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج EXCEL

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل منفعة الأصول للبنك في حالة تذبذب، حيث في سنة 2017 كان المعدل الحسابي يشير إلى 26 ليشهد انخفاضا في سنة 2018 بمعدل قدره 20، ثم يعود للارتفاع خلال السنتين الأخيرتين 2019-2020 بمعدلين قدرهما 23.9 و30 على التوالي وهذا دليل على ان النك له القابلية على خلق العوائد من الأموال المتاحة للاستثمار.

- مؤشر هامش الربح:

الجدول رقم 07: هامش الربح للبنك خلال الفترة 2017-2020

السنوات	2017	2018	2019	2020	المعدل الحسابي
هامش الربح (%)	30.34	25.32	35	38.3	32.24

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

الشكل رقم 13: يوضح معدل هامش الربح للبنك خلال الفترة 2017-2020

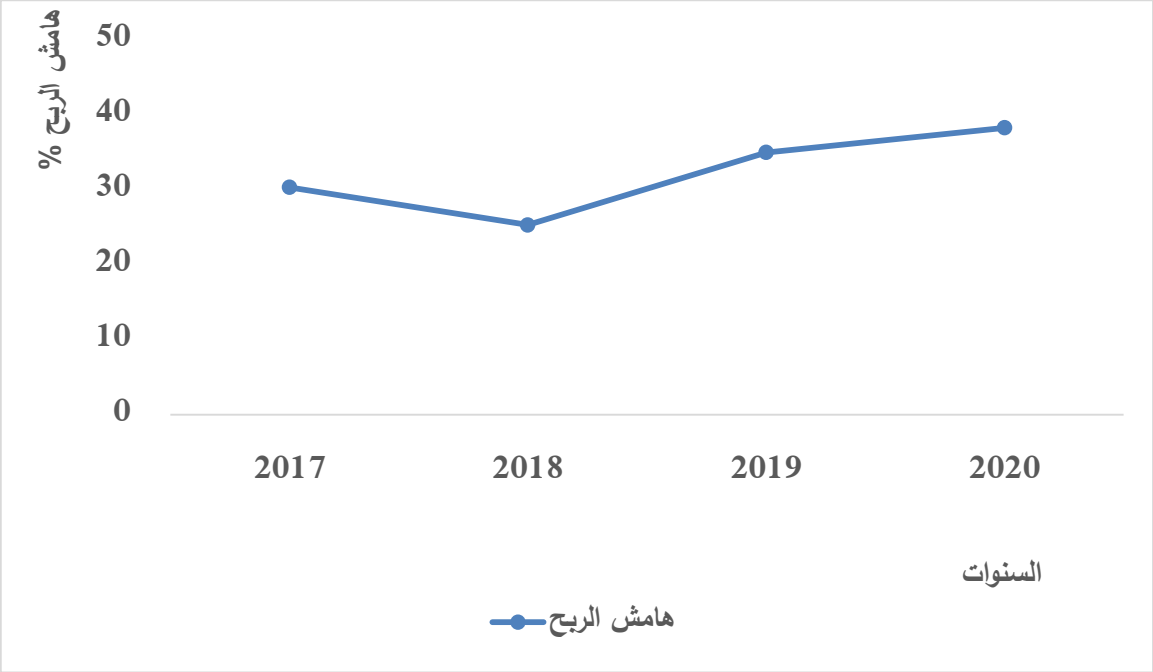

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج EXCEL

التعليق:

بملاحظة قيم الجدول التي تظهر نتائج معدل هامش الربح البنكي، حيث في سنة 2017 كان المعدل الحسابي يشير إلى 30.34 ليشهد انخفاضا في سنة 2018 بمعدل قدره 25.32، ثم يعود للارتفاع خلال السنتين الأخيرتين 2019-2020 بمعدلين قدرهما 35 و38.3 على التوالي، وهذا دليل على أن البنك له القابلية على خلق العوائد من الأموال المتاحة وانه قادر رقابة مصروفاته وتخفيض ضرائبه.

الفرع الثالث: عرض الدراسة التطبيقية لدور عدد البطاقات البنكية الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في تحسين العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية

أ) حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الجدول رقم 08: يوضح حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبنك

البيان السنوات	عدد البطاقات الالكترونية	عدد التحويلات المالية الالكترونية	معدل العائد على حقوق الملكية %	معدل العائد على الرافع المالية %
2017	152327	245238	71	15
2018	191243	293253	75,52	14,6
2019	214643	331921	72,08	14,7
2020	252367	381921	72,84	15,7
المعدل الحسابي	202645	313083,25	72,86	15
الانحراف المعياري	41944,94	57993,42	1,92	0,49

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

تعليق:

من خلال الجدول رقم 08: الي يوضح حساب المعدل الحسابي والانحراف المعياري للبنك، نلاحظ أن الانحراف المعياري يأخذ قيمة أقل من المتوسط الحسابي بالنسبة للبطاقات الالكترونية، نفس الشيء بالنسبة للتحويلات المالية الالكترونية فقد كان الانحراف المعياري اقل من المتوسط الحسابي بالنسبة للبنك.

ب- دور عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية للبنك:

الجدول رقم09: يوضح دور عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية ومعدل الرافعة المالية

السنوات	2017	2018	2019	2020
عدد البطاقات الإلكترونية	152,327	191,243	214,643	252,367
عدد التحويلات المالية الإلكترونية	245,238	293,253	331,921	381,921
العائد على حقوق الملكية %	71	75.52	72.08	72.84
معدل الرافعة المالية %	15	14.6	14.7	15.7

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الشكل رقم 14: يوضح البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية والعائد على حقوق الملكية معدل الرافعة المالية

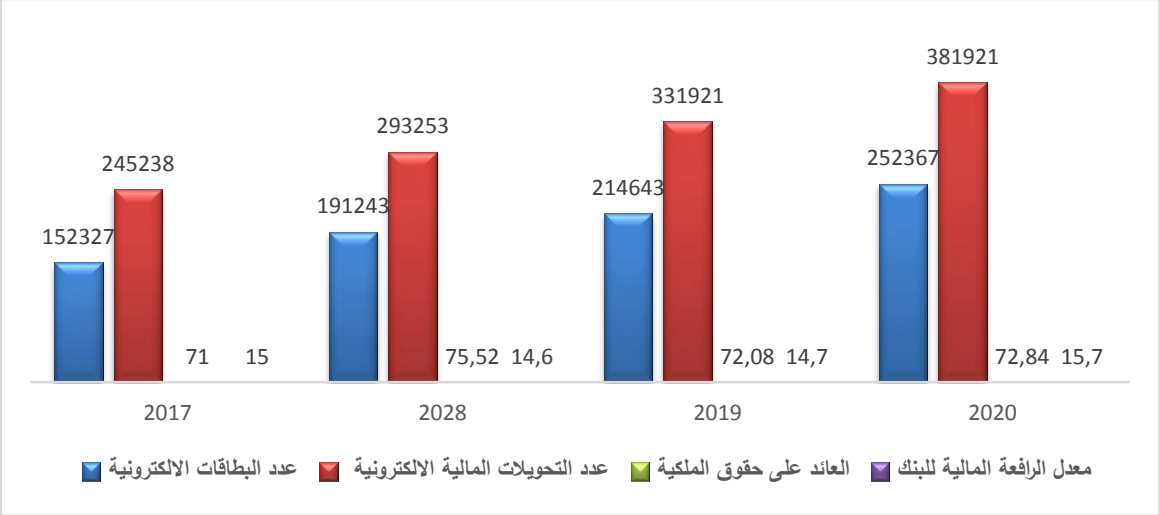

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج EXCEL

الجدول رقم10: يمثل توزيع مستخدمي البطاقات الالكترونية بالنسبة للأعمار

البيان السنوات	عدد البطاقات الالكترونية	من 18 سنة حتى 30 سنة	من 30 سنة حتى 50 سنة	فوق 50 سنة
2017	152327	50%	45%	5%
2018	191243	55%	35%	10%
2019	214643	58%	40%	2%
2020	252367	60%	33%	7%
المجموع	810580			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

الشكل رقم 15: يمثل توزيع مستخدمي البطاقات الالكترونية بالنسبة للأعمار

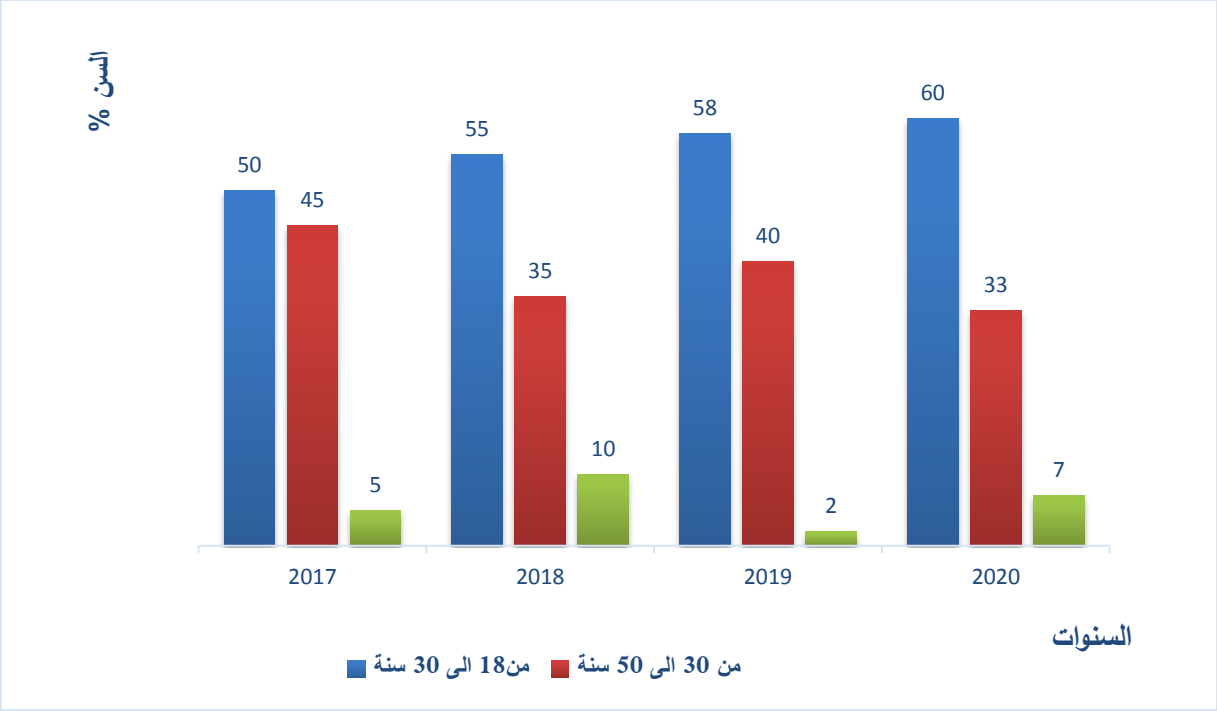

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج EXCEL

تعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم09 انه كلما ارتفع عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية يرتفع معهما معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل الرافعة المالية، كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم 10 أن الفئة التي تستعمل البطاقات الالكترونية بكثرة هي الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة بعكس الفئة التي يزيد عمرها عن 50 سنة ويعود سبب عدم استعمال البطاقات

الالكترونية بالنسبة لهذه الفئة بكثرة لعدم ثقتهم بالآلة الالكترونية ولمزاولتهم استخدام الشيك البنكي بكثرة، أما فيما يخص الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة متوسطة.

ج- دراسة حول دور عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية ومعدل الرافعة المالية بواسطة (SPSS V22):

1- دراسة العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني المستعملة (المتغير X) ومؤشرات تقييم الأداء (المتغير Y):

- تحليل اختبار (**Khi-deux**):

* إذا كانت النتيجة المحصل عليها اقل من 0.05 نقول انه هناك علاقة بين المتغيرين.

* إذا كانت النتيجة المحصل عليها أكبر من 0.05 نقول انه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

الفرضيات:

H_0: عدم وجود علاقة بين المتغيرين X و Y.

H_1: وجود علاقة بين المتغيرين X و Y.

جدول رقم 11: يوضح تحليل(Khi-deux)

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	200.55	11	.0033
N d'observations valides	215000		

المصدر: من اعداد الطالب بواسطة (SPSS V22)

التعليق:

من خلال النتائج المحصل عليها من خلال اختبار **(Khi-deux)** نلاحظ ان (SIG=0.033) اقل من 0.05 ومنه نستنتج انه هناك علاقة بين المتغيرين X و Y، أي اننا نقبل الفرضية **H_1** ونرفض الفرضية **H_0**.

2- دراسة مدى العلاقة وطبيعتها بين المتغيرين X و Y:

من خلال صحة الفرضية H_1 سوف ندرس طبيعة العلاقة بين المتغيرين X و Y عن طريق اختبار **V-CRAMER**:

* يجب ان يكون الناتج أكبر من 0.7 حتى نقول انه هناك مدى للعلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم 12: طبيعة العلاقة بين المتغيرين X وY

		Valeur	Signification approximate.
Nominal par Nominal	Phi	.8511	.001
	V de Cramer	.8511	.033
N d'observations valides		215000	

المصدر: من اعداد الطالب بواسطة (SPSS V22)

التعليق:

من خلال النتائج بعد اختبار (**V-CRAMER**) نلاحظ ان القيمة المتحصل عليها تساوي **0.8511**أكبر من **0.7** ومنه نقول انه هناك علاقة كبيرة وطردية بين المتغيرين X وY.

الفرع الرابع: مناقشة الدراسة الإحصائية

من خلال الأشكال رقم 03 و04 و05 و06 و07 و08 و09 و10 و11 و12، الذين يبرزون لنا دور عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية، والرفع من كل من معدل الرافعة المالية والهامش الربحي...الخ، إضافة الى نتائج الاختبارين(**Khi-deux** و**V-CRAMER**) من الجدولين رقم 11و12 التي اكدت ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين (المتغير المستقلX) المتمثل في عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية و(المتغير التابع Y) المتمثل في مؤشرات تقييم الأداء، فكلما ارتفعت عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية ارتفع معدل مؤشرات تقيم الاداء، وهذا راجع الى أن البنك يولد أرباح بواسطة البطاقات والتحويلات المالية الالكترونية والتي يستخدمها في تمويلاته وتمويل مشاريعه سواء الاستغلالية او الاستثمارية، وأنه يخاطر بأموال الغير من اجل المحافظة على التوازن المالي للبنك وتحقيق المزيد من الأرباح.

ملاحظة:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسة لاحظنا نقطة مهمة أن سنة 2020 سجل فيها ارتفاعا كبيرا في عدد مستخدمي البطاقات الالكترونية والتحويلات الالكترونية وذلك بسبب اتباع البنك إجراءات أدت إلى نقص في تقديم الخدمات عبر شباك الموظفين المقدمين للخدمة وذلك راجع إلى انتشار جائحة كورونا (COVID-19) وأيضا وجود الحظر الذي منع الأشخاص من الإقبال إلى البنك يوميا وذلك بغرض الوقائية من انتشار الفيروس.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تطبيق الدراسات التي توصلنا إليها في الجانب النظري، وذلك بالقيام بدراسة إحصائية حول وسائل الدفع الإلكتروني باستخدام بعض مؤشرات تقييم الأداء، وقد قمنا بتوظيف برنامج (SPSS) لاختبار صحة الفرضيات ومخرجات برنامج (EXCEL) لرسم وتمثيل بعض المنحنيات البيانية وقوائم مالية متمثلة في ميزانيات وجداول حسابات النتائج و إحصائيات حول عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية المستخدمة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2017 و2020، ومن خلال ما توصلنا اليه من نتائج الدراسة وجدنا أن هناك أثر بين (المتغير المستقل X) وهو عدد البطاقات الإلكترونية و التحويلات المالية الإلكترونية و(المتغير التابع Y) ألا وهو مؤشرات تقييم الاداء، أي ان لهما دورا كبيرا في الرفع من معدل العائد على حقوق الملكية كما يساهمان في تحسين من الرافعة المالية.

الخاتمة

أفرزت التطورات التكنولوجية التي عرفها الاقتصاد العالمي أفكار اقتصادية جديدة في كل المجالات وشملت هذه الأخيرة الجهاز المصرفي الذي استعملها لإيجاد حلول لوسائل الدفع الكلاسيكية التي لم تعد ملائمة من حيث السرعة ومن حيث الفعالية، ومنه وجدت وسائل دفع الالكترونية التي كان أولها البطاقات البنكية والتي تمكنت من الانتشار السريع عبر كل أنحاء العالم وحظيت بقبول واسع مما شجع على خلق وسائل دفع أخرى، ليستمر التطور ليشمل تقديم خدمات مصرفية الكترونية إلى أن أصبحت في صيغة مصارف الكترونية، ولقد استطاعت البنوك من خلال ما تقدمه من خدمات الكترونية متطورة وفي وقت وجيز في أي مكان من تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح، وتم تطوير وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها: نقود الكترونية، بطاقات الكترونية، شيكات الكترونية، ومحافظ الكترونية... الخ، مما زاد من استعمال هذه التكنولوجيا المصرفية الحديثة التي أصبحت من سمات تقدم أي بلد من حيث استعماله لها، فقد أدركت الجزائر مؤخرا ضرورة الارتقاء بخدماتها المصرفية و الاعتماد على وسائل دفع الكترونية و في إطار ذلك بذلت الجهود و تبنت المشاريع من اجل تحديث و عصرنة وسائل الدفع، من خلال انجاز شبكة الأنترنت و عقد الصفقات التجارية مع الخارج الكترونيا و تعميم تكنولوجيا العالم و الاتصال في المصارف الجزائرية، كما تم إدخال بطاقات السحب، الدفع، فيزا وبعض بطاقات ماستر كارد بالإضافة إلي القيام بإدخال بطاقات فيزا الالكترونية.

ان عصرنة وتطوير وسائل الدفع ضرورة حتمية لابد من إعادة النظر فيها فهي مهمة في دعم وتقوية الاقتصاد الجزائري، وتطوير نظام الدفع في الجزائر يتطلب استخدام أليات حديثة ذات تكنولوجيا عالية تتلاءم مع التطورات العالمية.

إختبار نتائج فرضيات الدراسة:

- الفرضية رقم1:

لقد تم اثبات صحة هذه الفرضية الدفع الالكتروني يقوم بالربط بين المصارف وشركة بطاقات الائتمان التي تقوم بأعمالها عبر الانترنت وقد وضع هذا الائتمان من اجل ربح الوقت وتقليل التكاليف والجهد.

- الفرضية رقم2:

تم اثبات صحة الفرضية الثانية التي تنص بان نظام الدفع الالكتروني يوجد له دور كبير في تحسين ورفع العائد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتم ابراز أن هناك دور لعدد البطاقات البنكية الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية للبنك، وبالتالي وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

ومن خلال معالجتنا لموضوع الدفع الالكتروني والأداء البنكي نستطيع أن نقدم أهم النتائج المتمثلة فيما يلي:

– توجد علاقة طردية بين المتغير التابع المتمثل في الدفع الالكتروني والمتغير المستقل المتمثل في الأداء المالي.

– ان استخدام وسائل الدفع الالكتروني في البنوك يسرع من وتيرة المعاملات البنكية، وانجاز مختلف الصفقات بكثير من الدقة والسرعة والأمان.

– تأثر أنظمة الدفع الالكترونية على أداء البنوك التجارية وذلك من خلال الزيادة في ربحية البنك وتخفيض تكاليف المصروفات الإدارية مثل تقليل تكلفة المواد الورقية والطباعة.

– يعاني النظام المصرفي في الجزائر من ضعف في استخدام التكنولوجيا المصرفية ومن تأخر في مواكبة الصناعة المعرفية الحديث.

– ضعف الدعاية والإعلان والترويج بخصوص البطاقات الإلكترونية واقتصر ذلك على المطبوعات والملصقات التي توضع داخل مقرات وكالات البنوك.

التوصيات:

كحوصلة لما خرجت به هذه الدراسة نقدم جملة من التوصيات والاقتراحات بهدف المساهمة في الرفع من عوائد وتحسين أداء البنوك ونجمل هذه التوصيات في:

– من الضروري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية التنويع في البطاقات البنكية الإلكترونية للزيادة من وتيرة العوائد المحصلة.

– على البنوك مواكبة التطورات التي يشهدها العالم والاهتمام أكثر بالتقنيات التكنولوجية الحديثة من حيث الصيانة.

– محاولة دمج إطارات متخصصة في استخدام وسائل التكنلوجيا ومتمكنة في العمل البنكي.

آفاق الدراسة:

بعد تناول موضوع الدفع الالكتروني والأداء المالي، ونظرا لشاسعة الموضوع فان البحث يحتاج إلى العديد من الدراسات المكملة من اجل تغطية جوانب الضعف فيه، منها على سبيل المثال:

– دراسة دقيقة لمستقبل الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وما ستؤول إليه خلال السنوات المقبلة.

– دراسة مقارنة حول المصارف الأجنبية الرائدة في تبني الصيرفة الإلكترونية وبين المصارف الجزائرية من اجل رصد الاختلاف في مستوى الجودة.

– ما مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير الجهاز المصرفي الإلكتروني؟

– ما مدى مساهمة أنظمة الدفع الالكترونية البنكية في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية؟

– ما مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في دعم التنافسية لدى البنوك الوطنية؟

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

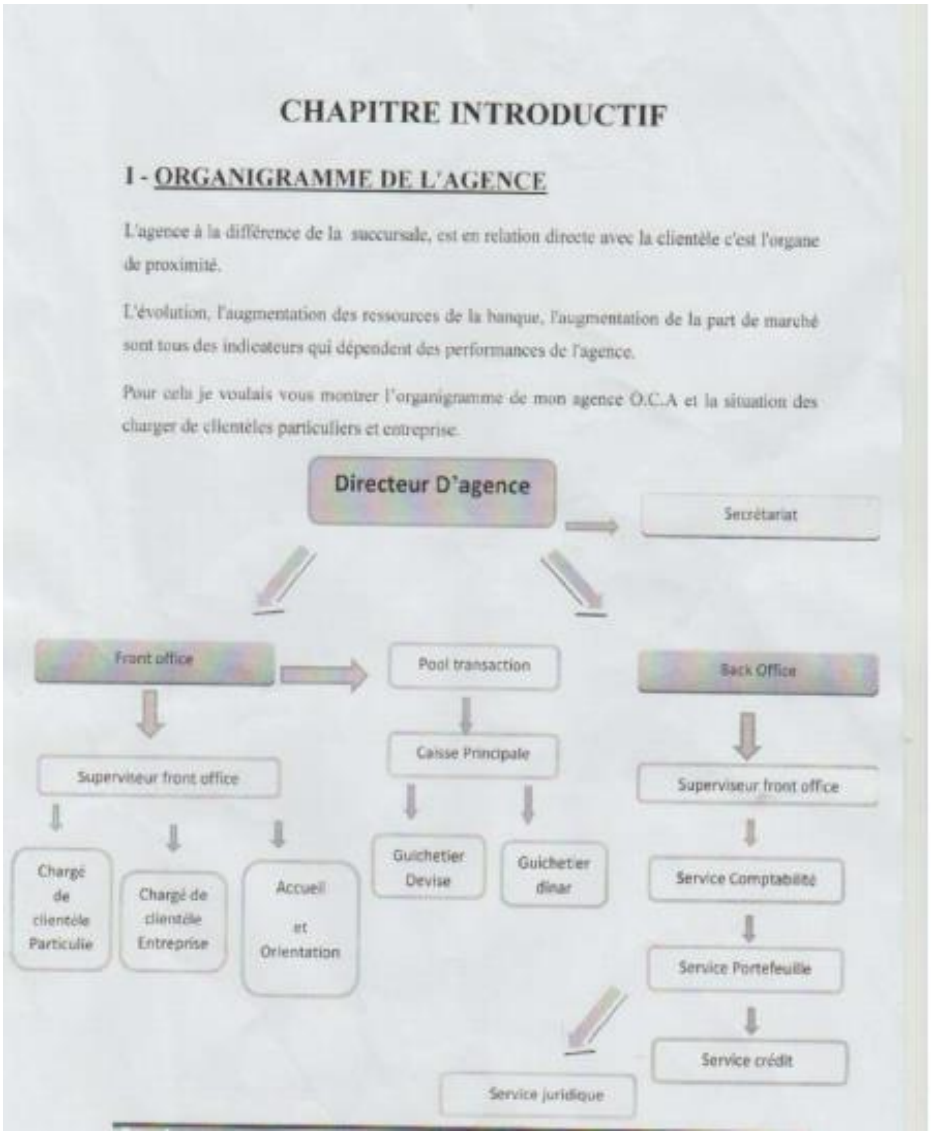

CHAPITRE INTRODUCTIF

I - ORGANIGRAMME DE L'AGENCE

L'agence à la différence de la succursale, est en relation directe avec la clientèle c'est l'organe de proximité.

L'évolution, l'augmentation des ressources de la banque, l'augmentation de la part de marché sont tous des indicateurs qui dépendent des performances de l'agence.

Pour cela je voulais vous montrer l'organigramme de mon agence O.C.A et la situation des charger de clientèles particuliers et entreprise.

الملحق رقم 02: ميزانية الخصوم

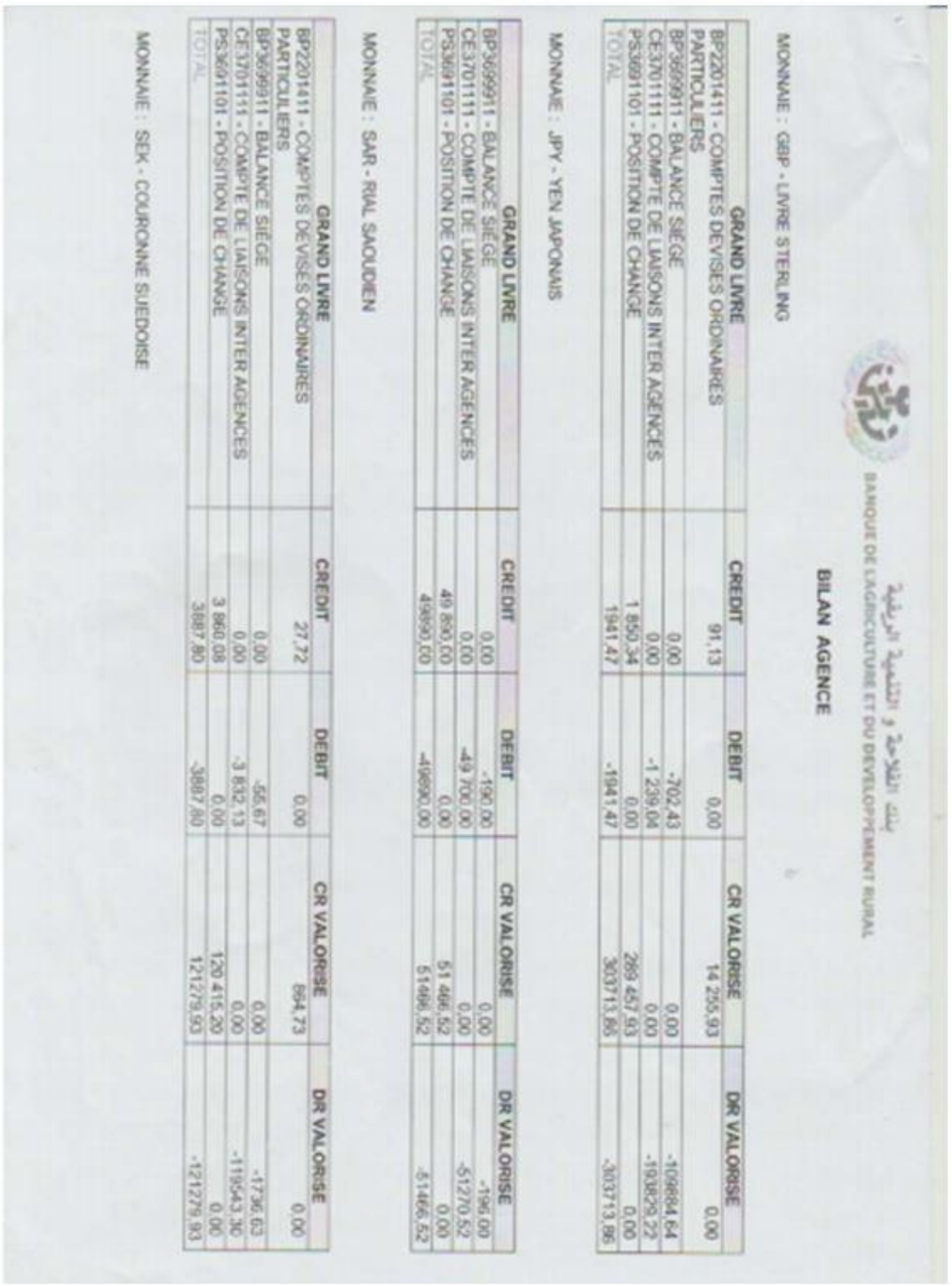

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE

MONNAIE : GBP - LIVRE STERLING

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	91,13	0,00	14 255,93	0,00
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	-702,43	0,00	-109884,64
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-1 239,04	0,00	-193829,22
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	1 850,34	0,00	289 457,93	0,00
TOTAL	1941,47	-1941,47	303713,86	-303713,86

MONNAIE : JPY - YEN JAPONAIS

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	-190,00	0,00	-196,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-49 700,00	0,00	-51270,52
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	49 890,00	0,00	51 466,52	0,00
TOTAL	49890,00	-49890,00	51466,52	-51466,52

MONNAIE : SAR - RIAL SAOUDIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	27,72	0,00	864,73	0,00
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	-55,67	0,00	-1736,63
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-3 832,13	0,00	-119543,30
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	3 860,08	0,00	120 415,20	0,00
TOTAL	3887,80	-3887,80	121279,93	-121279,93

MONNAIE : SEK - COURONNE SUEDOISE

الملحق رقم 03: ميزانية الأصول

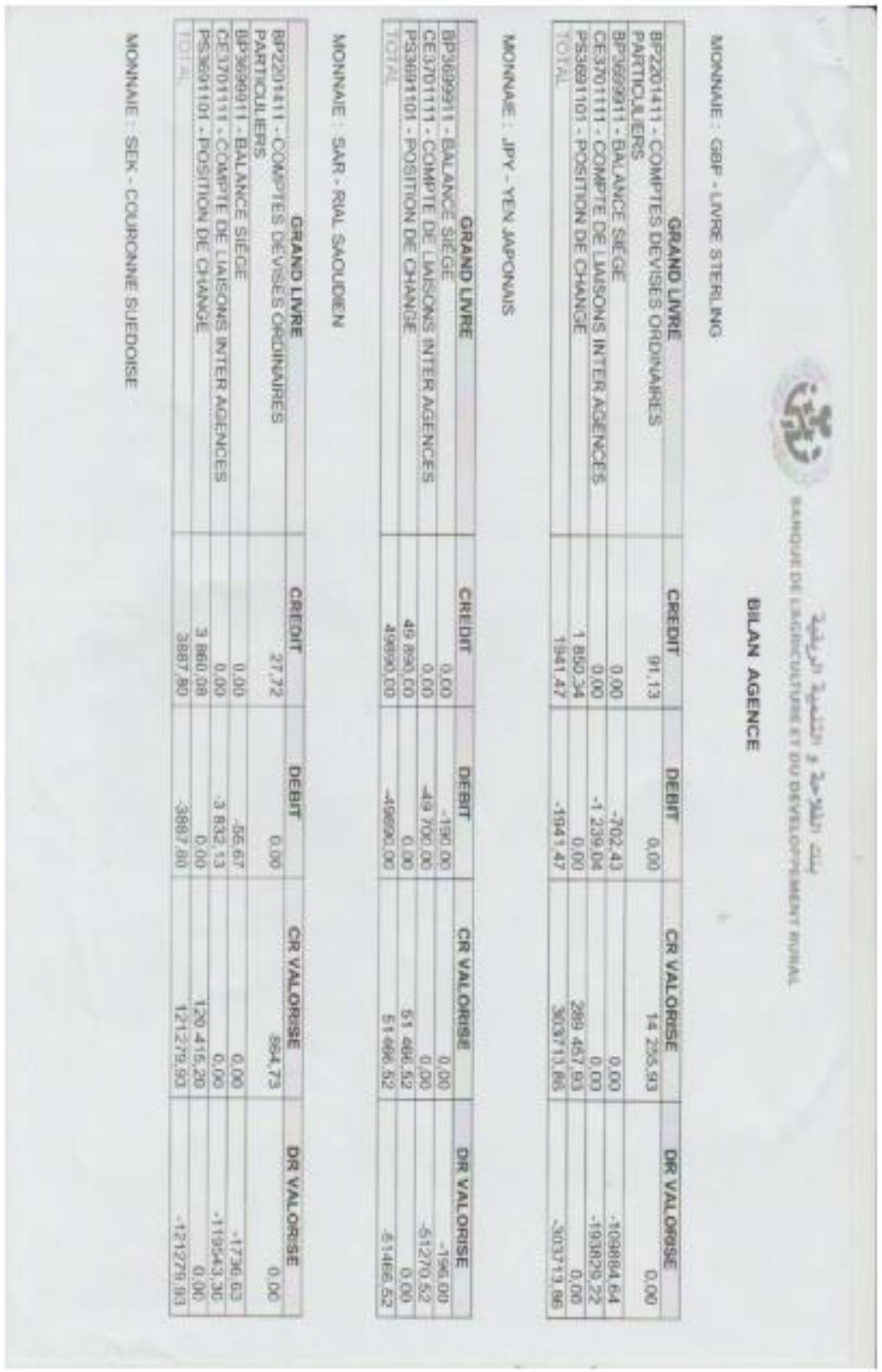

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE

MONNAIE : GBP - LIVRE STERLING

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	91,13	0,00	14 255,93	0,00
BP3699911 - BALANCE SIEGE	0,00	-702,43	0,00	-109884,64
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-1 239,04	0,00	-193829,22
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	1 850,34	0,00	289 457,93	0,00
TOTAL	1941,47	-1941,47	303713,86	-303713,86

MONNAIE : JPY - YEN JAPONAIS

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP3699911 - BALANCE SIEGE	0,00	-190,00	0,00	-196,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-49 700,00	0,00	-51270,52
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	49 890,00	0,00	51 466,52	0,00
TOTAL	49890,00	-49890,00	51466,52	-51466,52

MONNAIE : SAR - RIAL SAOUDIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	27,72	0,00	864,73	0,00
BP3699911 - BALANCE SIEGE	0,00	-55,67	0,00	-1736,63
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-3 832,13	0,00	-119543,30
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	3 860,08	0,00	120 415,20	0,00
TOTAL	3887,80	-3887,80	121279,93	-121279,93

MONNAIE : SEK - COURONNE SUEDOISE

الملحق رقم 04: ميزانية المراجعة

MONNAIE : CAD - DOLLARS CANADIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DB VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	0,49	-	43,37	-
BP3699911 - BALANCE SIEGE	-	-1 896,38	-	167 839,11
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-	-4 700,00	-	415 973,50
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	6 595,87	-	583 769,24	-
TOTAL	6 596,38	6 596,38	583 812,61	583 812,61

MONNAIE : CHF - FRANC SUISSE

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DB VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	334,31	-	40 539,62	-
BP3699911 - BALANCE SIEGE	-	0,30	-	36,38
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	1 725,75	-	209 270,57	-
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	-	1 059,75	-	249 773,81
TOTAL	2 060,06	2 060,05	249 810,19	249 810,19

MONNAIE : DZD - DINARS ALGERIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DB VALORISE
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	-	-	-	37 664,38
BA1011503 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE BANQUE G.A.B.	-	-	-	218 000,00
BA1131111 - COMPTES COURANTS POSTAUX	-	-	-	2 344,09
BA1171101 - TRESOR COMPTE ORDINAIRE	-	-	-	3 000 980,36
BA1201611 - CREANCE FNRDA - CAPITAL	-	-	-	100 683 880,96
BA1201709 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	-	-	-	37 353 466,90
BA1701721 - BONIFICATION DUE PAR LE TRESOR	-	-	-	110 642 434,35
BA2021311 - CREDITS DE CAMPAGNE AGRICULTURE ET LA PÊCHE SUBVENTIONNES	-	-	-	383 843 455,76
BA2032211 - CREDIT DE STOCKS	-	-	-	84 956 274,86
BA2093311 - PRODUITS A RECEVOIR SUR CREDIT A MOYEN TERME POUR L AGRICULTURE	-	-	-	1 216,04
BA2042311 - CREDITS D INVESTISSEMENT MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE	-	-	-	248 797 806,65
BA2072211 - CREDITS D EXPLOITATION ORDINAIRES POUR LES AUTRES SECTEURS	-	-	708 124,82	-

الملحق رقم 05: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

INTITULE	Déc 2017
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	68 397 077
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 45 735 249
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RÉSULTAT AVANT IMPOT	41 364 507
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 11 377 760
RÉSULTAT NET	29 986 747

الملحق رقم 06: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

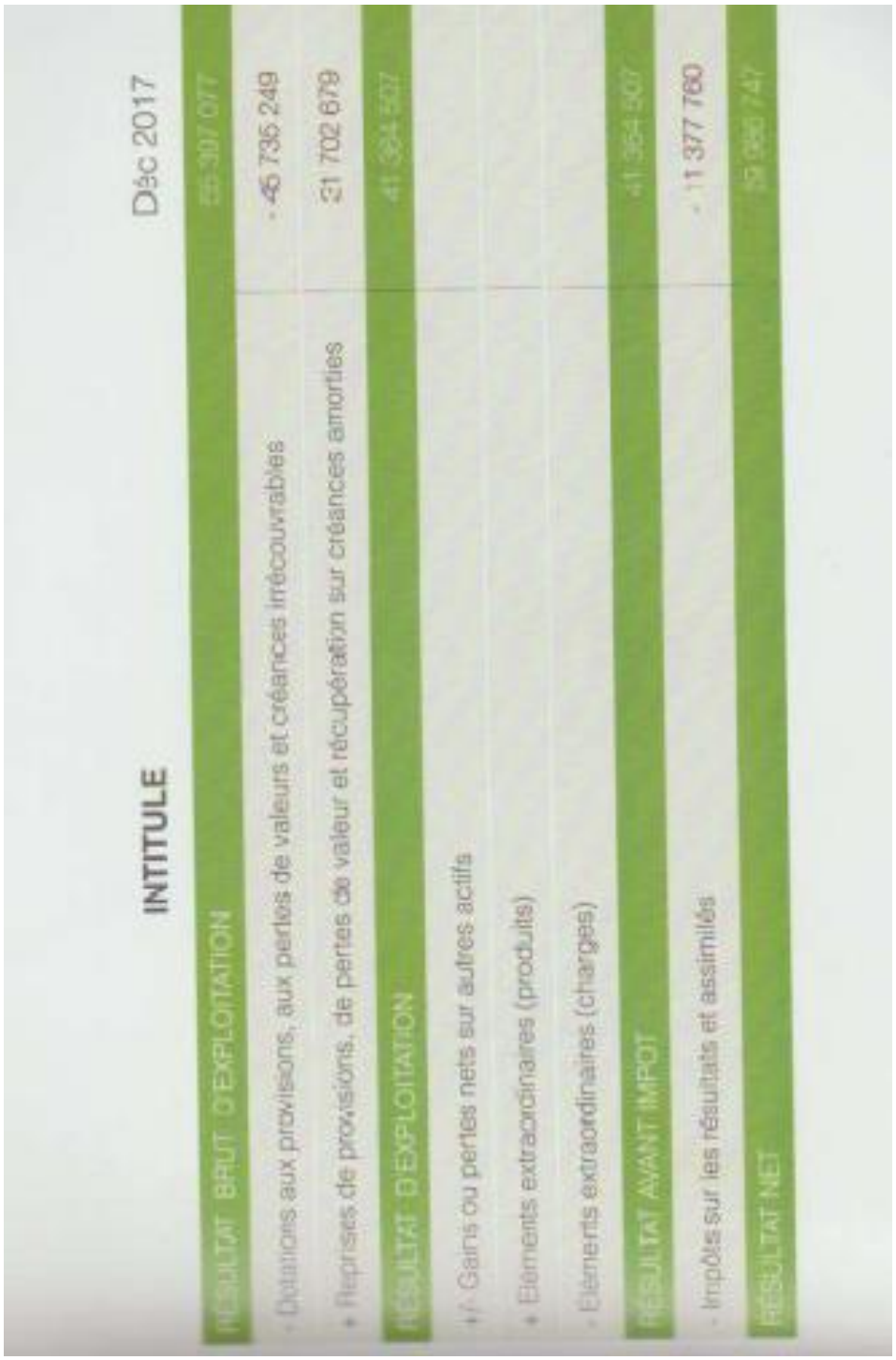

INTITULE	Déc 2017
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 307 077
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 45 736 249
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 324 507
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 11 377 760
RESULTAT NET	29 986 747

الملحق رقم 07: أنواع أجهزة الدفع الإلكتروني TPE

1- جهاز الدفع الإلكتروني الثابت TPE

2- جهاز الدفع الإلكتروني النقال TPE

الملحق رقم 08: الجهاز الآلي للأوراق النقدية

الملحق رقم 09: واجهة خدمة بدر اتصال

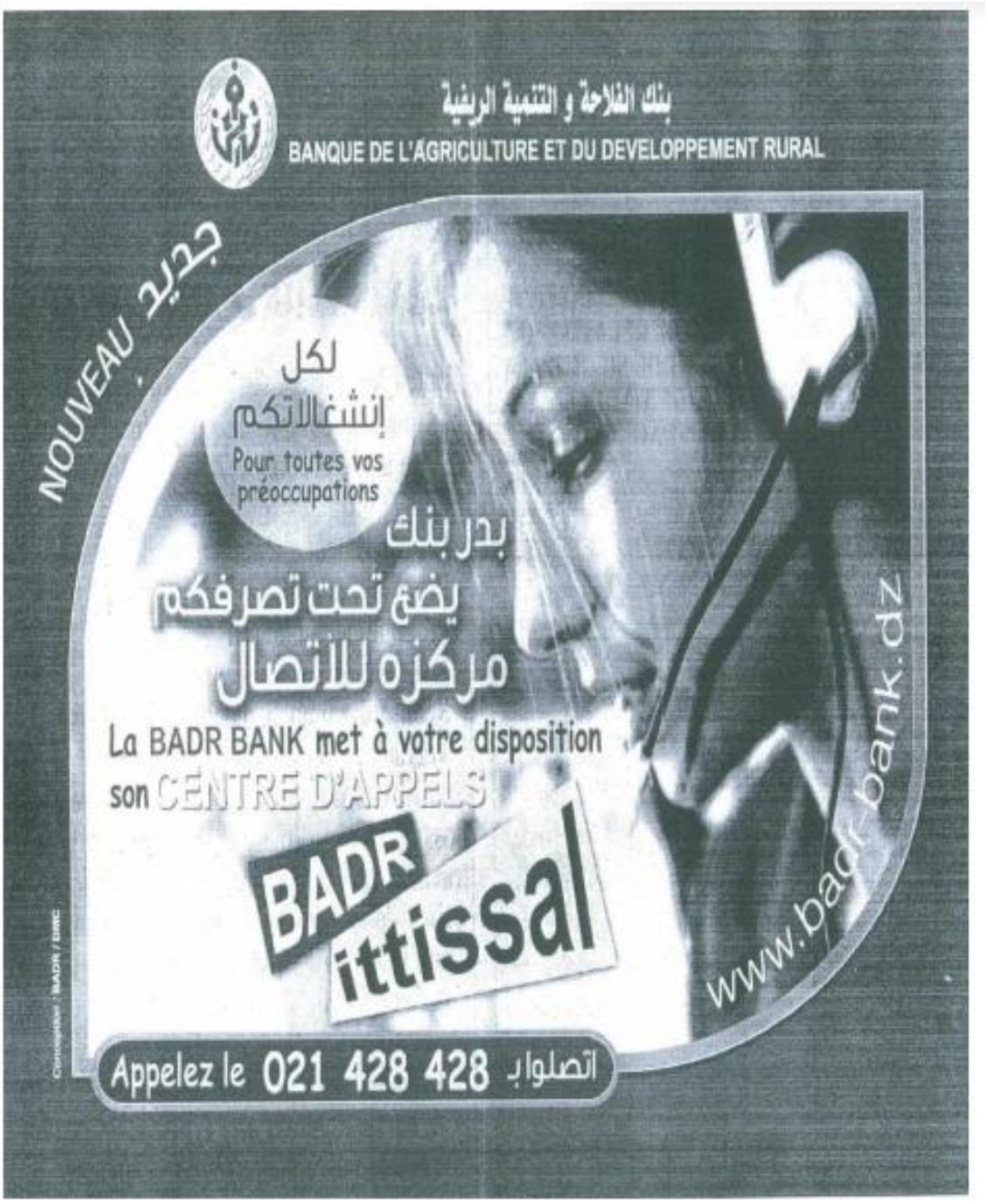

الملحق رقم 10: أشكال دفتر التوفير

الملحق رقم 11: طلب تعطيل بطاقة الدفع

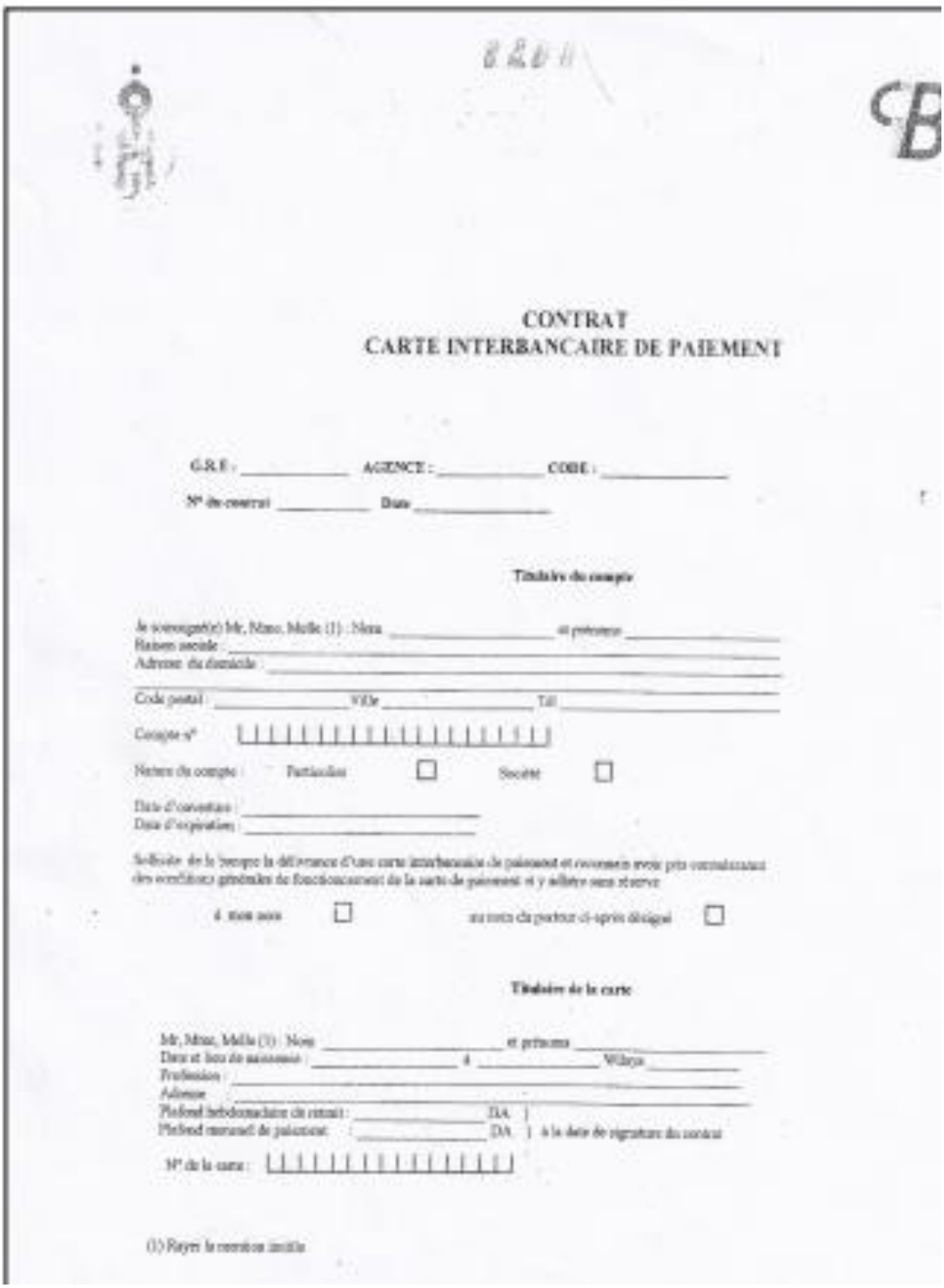

CONTRAT
CARTE INTERBANCAIRE DE PAIEMENT

G.R.E : _____ AGENCE : _____ CODE : _____

N° de contrat _____ Date _____

Titulaire du compte

Je soussigné(e) Mr, Mme, Mlle (1) : Nom _____ et prénoms _____
Raison sociale : _____
Adresse du domicile : _____
Code postal : _____ Ville _____ Tél _____
Compte n° |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
Nature du compte : Particulier ☐ Société ☐
Date d'ouverture : _____
Date d'expiration : _____

Sollicite de la banque la délivrance d'une carte interbancaire de paiement et reconnais avoir pris connaissance des conditions générales de fonctionnement de la carte de paiement et y adhère sans réserve

à mon nom ☐ au nom du porteur ci-après désigné ☐

Titulaire de la carte

Mr, Mme, Mlle (1) : Nom _____ et prénoms _____
Date et lieu de naissance : _____ à _____ Wilaya _____
Profession : _____
Adresse : _____
Plafond hebdomadaire de retrait : _____ DA)
Plafond mensuel de paiement : _____ DA) à la date de signature du contrat
N° de la carte : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

(1) Rayer la mention inutile

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1) الكتب العربية:

- أبو العز أبو محمد، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- أبونبعه عبد العزيز مصطفى ، أصول التسويق، ط1، دار المسيرة للنشر والتتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

- الجزراوي إبراهيم، عامر الجانبي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، بدون طبعة، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- الطائي حمد عبد حسين، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، الطبعة 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013.

- الفولي أسامة محمد، زينب عوض الله، إقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإزارطية، مصر، 2005.

- طالب علاء فرحان، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

- طرطار أحمد، الترشيد الإقتصادي للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- مجدي محمد شهاب، إقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، دار الجامة الجديدة للنشر، الأزارطية، الإسكندرية، مصر، 2000.

- ناشد سوزي عدلي، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

- ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

- أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

2) الكتب الأجنبية:

- D'hoir Lauprètre Catherine, Droit Du Crédit, Edition ELLIPSES, Lyon, 1999.

- Dominique Rambure, les systèmes de paiement, édition economica, 20045.

ثانيا: مذكرات التخرج

– العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2007.

– أمارة محمد، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية على البنط الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار–، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال.

– بورزق إبراهيم فوزي، دراسة تحليلية حول التجربة التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي، رسالة ماجسيتر، نخصص علوم إقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

– جليد نور، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

– زواش زهير، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة أم البواقي، 2011/2010.

– عاصي أمارة محمد يحي، تقييم الأداء الملي للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار–، رسالة ماجستير، تخصص إدارة.

– لوصيف عمار، إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، قسنطينة، 2009.

– معمري حسام الدين، دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

– سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية –دراسة حالة بنك التنمية الريفية وكالة بسكرة–، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

– ابن مبارك يمينة، نبو يمينة ، دادة فتيحة ، دراسة لأنظمة الدفع الحديثة، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015/2014.

– غضبان لخضر، ملاوي ، ابراهيم ، الإطار القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014/2013.

– موشير لطيفة، زينب بشرى، أثر وسائل الدفع الإلكترونية على الإيرادات المالية في المؤسسة التجارية، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017.

ثالثا: المقالات

- زهرة الحسن العامري واخرون ، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 63، 2007.
- حيدر حمزة، علاقة القرار الإستراتيجي في الأداء المصرفي –دراسة تحليلية–، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 68، الجامعة المتنصرية، 08 جانفي 2008.
- عبد الستار رجاء رشيد ، تقويم الأداء لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، معهد الإدارة، الرصافة، العدد 31، 2012.
- عرايبي الحاج مداح، بارك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة الإقتصاد الجديد، الشلف، العدد2، جانفي 2010.
- أحمد محمد عصام الدين ، عملة البيتكوين، مجلة إدارة البحوث والتنمية، العدد73، سبتمبر 2004.
- مولفرعة نعيمة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، تيارت، العدد13، 6سبتمبر.
- حميد علي ميعاد، دور تقييم الأداء في الحد من الفساد الإداري والمالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 39، 2014.

الفهرس

العنوان **الصفحة**

شكر وتقدير.....I

إهداء.....II

الملخص.....III

قائمة الملاحق.....V–IV

قائمة الأشكال.....VI

قائمة الجداول.....VII

قائمةالمحتويات.....IX–VIII

مقدمة.....أ–هـ

الفصل الأول: الإطار النظري لأنظمة الدفع الإلكترونية.....**6–22**

تمهيد.....7

المبحث الأول: مدخل عام حول أنظمة الدفع الإلكترونية.....8

المطلب الأول: ماهية أنظمة الدفع.....8

الفرع الأول: التطور التاريخي لأنظمة الدفع.....8

الفرع الثاني: تعريف نظام الدفع وخصائصه.....11

الفرع الثالث: مفهوم وسائل الدفع وأساليبها التقليدية.....13

المطلب الثاني: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني.....16

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني.....16

الفرع الثاني: نشأة وسائل الدفع الإلكتروني.....16

الفرع الثالث:أنواع وسائل الدفع الإلكترونية.....17

الفرع الرابع: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني.....18

المبحث الثاني: ماهية نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر.....18
المطلب الأول: مفهوم المقاصة.....19
الفرع الأول: تعريف المقاصة.....19
الفرع الثاني: خصائص المقاصة.....19
الفرع الثالث: أهداف المقاصة الإلكترونية في الجزائر.....19
المطلب الثاني: مشروع تطبيق المقاصة في الجزائر.....20
الفرع الأول: المشروع بصفة عامة.....20
الفرع الثاني: مقومات مشروع المقاصة.....20
الفرع الثالث: شروط المساهمة والقواعد المتبادلة في المقاصة.....21
خلاصة الفصل.....22
الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول الدفع الإلكتروني والأداء البنكي.....23-32
تمهيد.....24
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي البنكي.....25
المطلب الأول: عموميات حول الأداء البنكي.....25
الفرع الأول: مفهوم الأداء البنكي.....25
الفرع الثاني: مجالات الأداء البنكي.....25
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء البنكي.....26
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي البنكي.....27
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي.....27
الفرع الثاني: معايير الأداء المالي البنكي.....28
المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بدراستنا.....28

المطلب الأول: الدراسات السابقة.....29

المطلب الثاني: علاقة الدراسات السابقة بدراستنا.....31

خلاصة الفصل.....32

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....33-61

تمهيد.....34

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سعيدة.....35

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....35

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....35

الفرع الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.....36

الفرع الثالث: تعريف المجموعة الجهوية للإستغلال بسعيدة.....37

الفرع الرابع: التعريف بوكالة سعيدة بنك (BADR).....38

الفرع الخامس: أهم المشاريع التي تمولها الوكالة.....38

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....39

الفرع الأول: وظائف البنك.....39

الفرع الثاني: أهداف البنك.....39

الفرع الثالث: مهام البنك.....39

الفرع الرابع: الخدمات البنكية عن بعد.....40

الفرع الخامس: عرض الهيكل التنظيمي لمجمع الجهوي للاستغلال بسعيدة.....42

المبحث الثاني: أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنك.....44

المطلب الأول: واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في البنك.....44

الفرع الأول: إنشاء شركة الصفقات النقدية (SATIM).....44

الفرع الثاني: البطاقات الإلكترونية الموجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....45

المطلب الثاني:الدراسة الميدانية لوسائل الدفع الالكتروني لدى البنك.....48

الفرع الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.....49

الفرع الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....50

الفرع الثالث: عرض الدراسة التطبيقية لدور عدد البطاقات البنكية الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في تحسين العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية.....56

الفرع الرابع: مناقشة الدراسة الإحصائية.....60

خلاصة الفصل.....61

الخاتمة.....62-64

الملاحق.....65-76

قائمة المراجع.....77-80

الفهرس.....82-85